جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنـــــوان:

سبل تطوير صادرات الجزائر بين الواقع والمأمول 2020-2025

من إعداد الطالبة:

- افري صافية

إشراف الأستاذ :

أ.د. بوعلي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
بن الدين نور الهدى	استاد محاضر –ب–	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسًا
أ.د. بوعلي عبد القادر	استاد تعليم عالي	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفًا ومقررًا
زدون جمال	استاد تعليم عالي	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنًا

السنة الجامعية :2026/2025

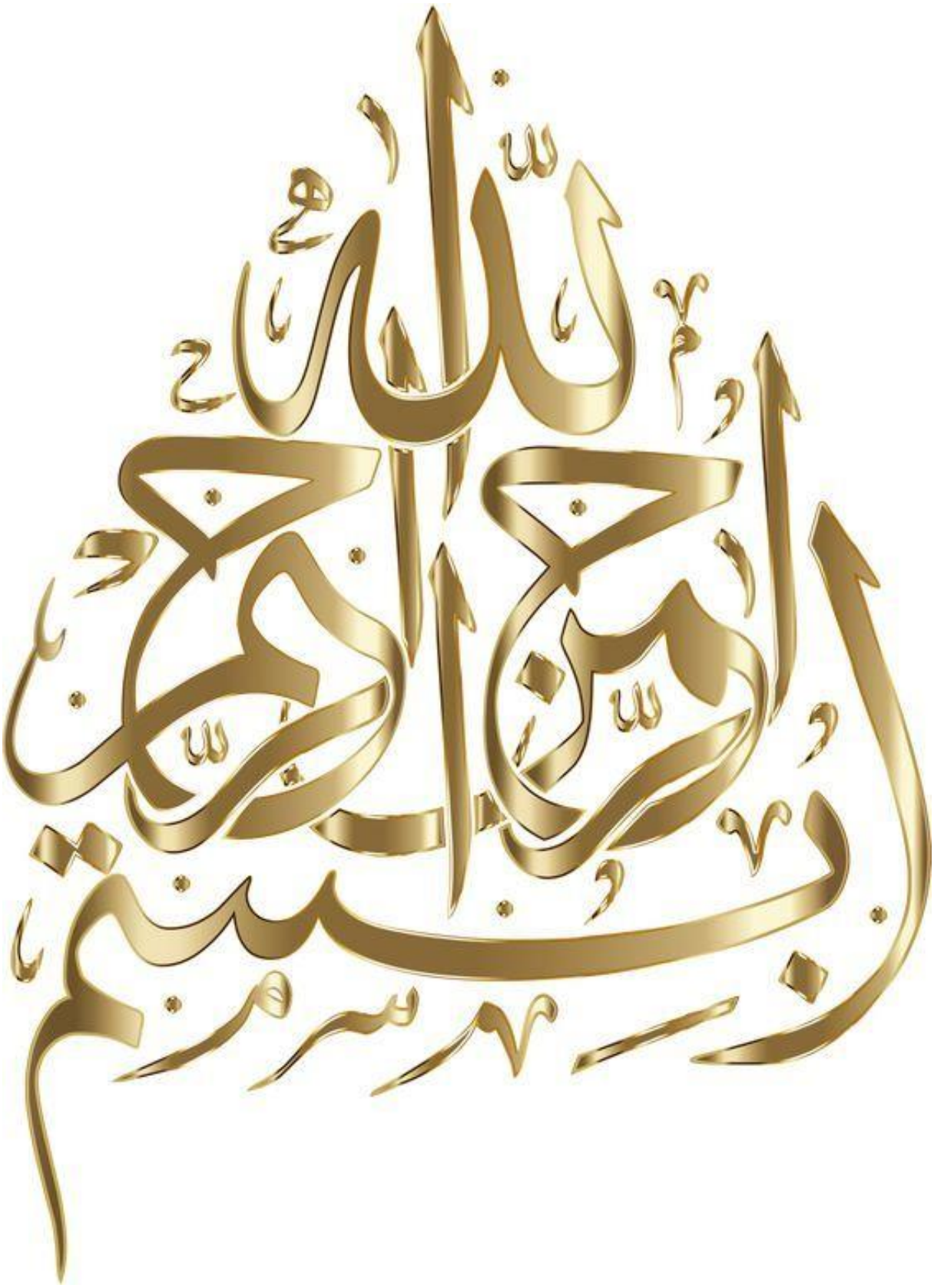
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

يقول الله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

[سورة النمل الاية 19]

لا يسعني وانا اقدم هذا العمل الا ان اشكر ري العالمين العلي القدير شكرا يليق ب عظيم سلطانه الذي انعم على لاتمامه و تقديمه بشكله النهائي

كما لا انسى ان اشكر كل من كان وراء إتمام هذا العمل و من ساهم في تقديم يد العون من قريب او من بعيد, و اخص بالذكر :

" الأستاذ الدكتور المشرف بوعلي عبد القادر على ما قدمه لي من دعم و مساندة بشتى الطرق و الأساليب "

" الشكر للسادة الافاضل أعضاء اللجنة المناقشة "

"خالص الشكر و الثناء موصول لكل الأساتذة الكرام دون استثناء

دون ان انسى مدير الجامعة لكى خالص الشكر و التقدير "

افـري صـــافية

اهــداء :

بعد الصلاة و السلام على خير الانام محمد عليه افضل الصلاة و ازكى التسليم

اهدي هذا العمل المتواضع الذي تم بتوفيق من الله عزوجل الى:

قدوتي في الحياة و مثال الشجاعة و تحمل الصعاب و سبب كل نجاح حققته في الحياة

ابي الغالي اطال الله في عمره

مصدر قوتي و نبع الحنان, بر الأمان و مصدر السكينة و سبب الاستقرار , امي الغالية

نفسي التي حملتها فوق طاقتها و ارهقتها و اجبرتها على القيام باعمال تفوق قدرة تحملها

الى الذي اعتبرهما سندي في هذه الحياة

الى كل الاخوة و الاخوات

الى اعز صديقة لي في الحياة ادام الله صداقتنا

الى كل من ساندني و دعمني في هذا العمل المتواضع

افري صـــافية

الملخص

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة سبل تطوير الصادرات الجزائرية بين الواقع والطموح، بهدف تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الوطني. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لعرض واقع الصادرات الجزائرية وتحليل أهم العوائق التي تحد من نموها.

وتوصلت إلى أن الصادرات الجزائرية ما تزال تعتمد بشكل كبير على المحروقات، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة نتيجة عدة عراقيل أبرزها ضعف التنويع الاقتصادي، ونقص البنية التحتية، والمعوقات الإدارية، وضعف التنافسية.

وتوصي الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع الابتكار، من أجل تعزيز الصادرات وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الكلمات المفتاحية :الصادرات الجزائرية، الصادرات خارج المحروقات، التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية، التنويع الاقتصادي، المحروقات.

Abstract

This study examines ways to develop Algerian exports between reality and expectations, aiming to reduce dependence on the hydrocarbons sector and diversify the national economy. It adopts a descriptive and analytical approach to present the current situation of Algerian exports and analyze the main constraints limiting their growth.

The study finds that Algerian exports remain heavily dependent on hydrocarbons, while non-hydrocarbon exports are still weak due to several obstacles, including limited economic diversification, inadequate infrastructure, administrative constraints, and low competitiveness.

It concludes that improving Algerian exports requires economic diversification, improving the business climate, supporting small and medium-sized enterprises, developing infrastructure, and promoting innovation in order to achieve sustainable economic development and strengthen Algeria’s position in international markets.

Keywords: Algerian exports, non-hydrocarbon exports, foreign trade, economic development, economic diversification, hydrocarbons.

قائمة المحتويات

شكر وعرفان

اهـداء:

ملخص الدراسة

قائمة المحتويات

قائمة الجدول

قائمة الاشكال

المقدمة.....أ

الفصل الأول: الاطار النظري والتحليلي لصادرات الجزائر

تمهيد:.....2

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات.....3

المطلب الأول: مفهوم الصادرات والتجارة الخارجية.....3

المطلب الثاني: أنواع الصادرات و أشكالها.....6

المطلب الثالث: اهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية.....9

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية وتطوير الصادرات.....17

المطلب الأول: نظرية الميزة المطلقة.....17

المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية.....19

المطلب الثالث: نظرية هيكشر–أولين (نظرية العوامل النسبية).....20

المطلب الرابع: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.....22

المبحث الثالث: واقع الصادرات الجزائرية.....24

المطلب الأول: تطور صادرات الجزائر خلال الفترة(2010–2022).....25

المطلب الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية.....27

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.....29

المطلب الرابع: مساهمة الصادرات في الاقتصاد الوطني..... 32

خاتمة الفصل..... 34

الفصل الثاني: سبل تطوير صادرات الجزائر –دراسة تطبيقية

المبحث الأول: التحليل الكمي لتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2020–2025) 36

المطلب الأول: تطور حجم وقيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة(2020–2025) 37

المطلب الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2020–2025) 41

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2020–2025) 46

المطلب الرابع: مؤشرات تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2020–2025) 51

المبحث الثاني: تقييم سياسات ترقية الصادرات في الجزائر..... 55

المطلب الأول: السياسات الحكومية لدعم الصادرات في الجزائر (تحليل 2020–2025) 56

المطلب الثاني: دور المؤسسات الداعمة للتصدير في الجزائر (تحليل 2020–2025)..... 60

المطلب الثالث: دور الاستثمار في تنمية الصادرات في الجزائر (تحليل 2020–2025)..... 65

المطلب الرابع: تقييم فعالية برامج التصدير في الجزائر (تحليل 2020–2025)..... 69

المبحث الثالث: افاق وسبل تطوير الصادرات الجزائرية..... 73

المطلب الأول: تنويع القاعدة الإنتاجية..... 73

المطلب الثاني: تحسين مناخ الأعمال والتصدير في الجزائر (تحليل وإحصائيات 2020–2025).. 78

المطلب الثالث: تطوير البنية اللوجستية ودورها في دعم الصادرات في الجزائر (تحليل 2020–2025)
..... 83

خاتمة الفصل..... 91

خاتمة 92

قائمة المصادر والمراجع..... 96

قائمة الجداول

جدول1 :يبين تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2010–2022 (الوحدة: مليون دولار) 25
جدول2 :تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2020–2025) 39
جدول3 :مؤشر تطور الصادرات الجزائرية (2020 = 100) 40
جدول4 :متوسط قيمة الصادرات حسب مراحل الدراسة..... 40
جدول5 :تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2020–2025) 42
جدول6 :تطور نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات 44
جدول7 :هيكل الصادرات خارج المحروقات..... 45
جدول8 :تطور الميزان التجاري الجزائري (2020–2025)..... 47
جدول9 :معدل تغطية الواردات بالصادرات..... 49
جدول10 :نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات..... 52
جدول11 :عدد المنتجات المصدرة..... 53
جدول12 : عدد الدول المستوردة للصادرات الجزائرية..... 54
جدول13 :تطور محاور السياسات الحكومية لدعم الصادرات (2020–2025) 58
جدول14 :أهم المؤسسات الداعمة للتصدير ودورها (2020–2025) 64
جدول15 :مجالات الاستثمار المؤثرة في تنمية الصادرات..... 68
جدول16 :مؤشرات فعالية برامج التصدير (2020–2025)..... 71
جدول17 :مجالات تنويع القاعدة الإنتاجية وأثرها على الصادرات 77
جدول18 :مؤشر مناخ الأعمال في الجزائر (2020)..... 78
جدول19 :ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية (2020)..... 79
جدول20 :تطور مؤشر مناخ الأعمال (2016–2020) 80
جدول21 :عدد المؤسسات المصدرة في الجزائر 81
جدول22 :الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)..... 82
جدول23 :مؤشر أداء اللوجستيك في الجزائر..... 84
جدول24 :مؤشرات الموانئ الجزائرية (تقريبي)..... 85
جدول25 :مؤشرات النقل ودوره في التصدير 85
جدول26 :تطور بعض مؤشرات التنافسية في الجزائر 88
جدول27 :العلاقة بين التنافسية وأداء الصادرات..... 90

قائمة الاشكال

الشكل: 1 تطور الصادرات الجزائرية.....27

المقدمة

مقدمة عامة

تُعد الصادرات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس قدرة الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما تمثل أحد المحركات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال مساهمتها في توفير العملة الصعبة، وتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة معدلات الإنتاج والتشغيل، فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وفي ظل التطورات الاقتصادية العالمية واتساع نطاق التجارة الدولية، أصبحت الدول تسعى إلى تبني استراتيجيات فعالة لتطوير صادراتها وتنويعها باعتبارها أحد أهم أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل التبعية الاقتصادية.

وتواجه الجزائر تحديات عديدة في مجال التجارة الخارجية، نظراً لاعتماد اقتصادها بصورة كبيرة على صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي للإيرادات الخارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأسعار النفط والغاز. وقد أظهرت العديد من الأزمات الاقتصادية أهمية البحث عن مصادر بديلة للدخل الوطني، الأمر الذي فرض ضرورة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والعمل على تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى بما يحقق تنمية اقتصادية مستدامة ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، أصبح موضوع تطوير الصادرات الجزائرية من المواضيع ذات الأهمية البالغة، باعتباره أحد الخيارات الاستراتيجية التي تسعى من خلالها الجزائر إلى الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد متنوع قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام.

1. إشكالية الدراسة

في ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي سبل تطوير صادرات الجزائر خلال الفترة (2020–2025)، وما مدى مساهمة هذه السبل في تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة تنافسية الصادرات الجزائرية؟

2. التساؤلات الفرعية

تنبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- ما المقصود بالصادرات وما أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

- ما هو واقع الصادرات الجزائرية وأهم خصائصها؟
- ما أهم المعوقات التي تحد من تطوير الصادرات الجزائرية؟
- ما هي السبل والآليات المناسبة لتطوير وتنويع الصادرات في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- يساهم تطوير وتنويع الصادرات الجزائرية في تقليل الاعتماد على المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- تعتمد الصادرات الجزائرية بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يؤثر سلباً على تنوع الهيكل التصديري .
- توجد مجموعة من المعوقات الاقتصادية والتنظيمية واللوجستية التي تحد من تطوير الصادرات الجزائرية .
- يؤدي تحسين مناخ الأعمال وتطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار إلى تعزيز أداء الصادرات الجزائرية .
- يساهم دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية في رفع مستوى الصادرات خارج المحروقات .

4. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الجوانب التالية:

- إبراز أهمية الصادرات في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية .
- التعرف على واقع الصادرات الجزائرية ومختلف التحديات التي تواجهها .
- تقديم رؤية علمية حول آليات تطوير وتنويع الصادرات الجزائرية .
- المساهمة في توفير مرجع علمي يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالتجارة الخارجية والصادرات .

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الإطار النظري المتعلق بالصادرات والتجارة الخارجية .

- تحليل واقع الصادرات الجزائرية ومختلف خصائصها .
- تحديد أهم التحديات التي تواجه تطوير الصادرات في الجزائر .
- اقتراح مجموعة من السبل والآليات التي يمكن أن تساهم في ترقية الصادرات الجزائرية .

6. الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

دراسة معشو مصطفى (2020) بعنوان" *:قياس أثر التوزيع الدولي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2008-2018."*

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التوزيع الدولي في الرفع من حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وتحديد المعوقات التي تحد من فعالية قنوات التوزيع الدولية. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي، باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة إحصائياً بين التوزيع الدولي وتنمية الصادرات غير النفطية، كما أن ضعف التحكم في قنوات التوزيع الدولية أثر سلباً على تنافسية المنتج الجزائري.

الدراسة الثانية:

دراسة حجاب إكرام (2021) بعنوان" *:ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع – دراسة حالة الجزائر."*

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تنويع الصادرات خارج المحروقات كوسيلة للخروج من التبعية النفطية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى نموذج قياسي.

وأظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من اختلالات هيكلية ناتجة عن هيمنة قطاع المحروقات، مع وجود أثر إيجابي محدود لتنويع الصادرات على النمو الاقتصادي.

الدراسة الثالثة:

دراسة سميرة طالبي (2021) بعنوان" *:سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجاً."*

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

وأظهرت النتائج أن الإصلاحات الاقتصادية لم تحقق النتائج المرجوة بشكل كامل نتيجة هشاشة النسيج الإنتاجي ووجود عوائق إدارية وهيكلية.

الدراسة الرابعة:

دراسة خمخام عطية (2022) بعنوان" *:تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفترة 2009–2020."*

هدفت إلى تحليل واقع الصادرات غير النفطية وتقييم جهود تنويع الاقتصاد الوطني.

وأظهرت النتائج أن الصادرات غير النفطية ما زالت محدودة وتعتمد على عدد ضيق من المنتجات، مع ضرورة تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات.

الدراسة الخامسة:

دراسة مروة مومن (2023) بعنوان" *:أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000–2020."*

هدفت إلى دراسة العلاقة بين تنمية الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج (ARDL).

وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، لكنه لا يزال محدوداً مقارنة بقطاع المحروقات.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمحاولة الجمع بين الجانب النظري والتحليل الواقعي للصادرات الجزائرية، مع التركيز على دراسة واقع الصادرات وآليات تطويرها، وتقديم حلول ومقترحات عملية يمكن أن تساهم في تحسين الأداء التصديري وتقليل التبعية للمحروقات.

7. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على:

- المنهج الوصفي: لعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصادرات .
- المنهج التحليلي: لتحليل واقع الصادرات الجزائرية .

8. حدود الدراسة

الحدود الموضوعية :تقتصر الدراسة على الصادرات الجزائرية وسبل تطويرها.

الحدود المكانية :الجزائر.

الحدود الزمنية :وفق الفترة الزمنية المعتمدة في الدراسة(2020-2025).

9. هيكلة المذكرة

تم تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول :الإطار النظري والتحليلي للصادرات الجزائرية.

الفصل الثاني :سبل تطوير صادرات الجزائر بين الواقع والمأمول.

الفصل الأول:

الإطار النظري والتحليلي لصادرات الجزائر

تمهيد:

تُعدّ الصادرات من أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، لما لها من دور مباشر في دعم ميزان المدفوعات، وتوفير العملة الصعبة، ورفع مستوى الإنتاج والتشغيل، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما ترتبط الصادرات ارتباطًا وثيقًا بالتجارة الخارجية بوصفها أحد أهم قنوات اندماج الدول في الاقتصاد العالمي، حيث تمثل وسيلة لتصريف الفائض الإنتاجي وتوسيع الأسواق، وجلب التكنولوجيا والخبرات، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتكتسب دراسة صادرات الجزائر أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي ظلّ لسنوات طويلة يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، وهو ما جعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأسعار النفط والغاز. ومن هنا برزت ضرورة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات والبحث عن السبل الكفيلة بتطويرها وتحسين أدائها، بما يحقق أهداف الاقتصاد الوطني ويُقلص من التبعية الريعية.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري وتحليلي يُمكّن من فهم مفهوم الصادرات وأشكالها ومحدداتها، وكذا إبراز أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وتطور الصادرات، قبل الانتقال إلى دراسة واقع الصادرات الجزائرية من حيث تطورها وهيكلها وتوزيعها الجغرافي ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وعليه، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وفق الخطة المعتمدة:

- **المبحث الأول** :الإطار المفاهيمي للصادرات (المفهوم، الأنواع، الأهمية، ومؤشرات قياس الأداء).
- **المبحث الثاني** :نظريات التجارة الخارجية وتطوير الصادرات (الميزة المطلقة، النسبية، هيكشر–أوهلين، والنظريات الحديثة).
- **المبحث الثالث** :واقع الصادرات الجزائرية (التطور، الهيكل، التوزيع الجغرافي، والمساهمة في الاقتصاد الوطني).

وبذلك يشكل هذا الفصل قاعدة نظرية ومنهجية تمهّد للفصل التطبيقي الذي يركز على سبل تطوير صادرات الجزائر بين الواقع والمأمول.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات

تُعدّ الصادرات أحد الركائز الأساسية للتجارة الخارجية، وتمثل مؤشّرًا مهمًا لمدى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وقدرته على المنافسة في الأسواق الدولية. فكلما ارتفع حجم الصادرات وتنوعت، دلّ ذلك على قوة القاعدة الإنتاجية وفعالية السياسات الاقتصادية والتجارية، وعلى قدرة الدولة على خلق قيمة مضافة وتحقيق إيرادات بالعملة الصعبة. كما تساهم الصادرات في تنشيط الاستثمار والإنتاج، وخلق فرص العمل، وتحسين ميزان المدفوعات، وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ولفهم دور الصادرات وأثرها في الاقتصاد، يصبح من الضروري التطرق إلى الإطار المفاهيمي الذي يحدد ماهيتها ويُبرز مختلف جوانبها النظرية. إذ إن الصادرات ليست مجرد عملية بيع للخارج، بل هي منظومة متكاملة تشمل أنواعًا متعددة، وآليات مختلفة، وعوامل تؤثر في تطورها وأدائها. كما أن تقييم أداء الصادرات يحتاج إلى مؤشرات كمية ونوعية تساعد في قياس الحجم، والتنوع، والقدرة التنافسية، ومدى مساهمة الصادرات في الناتج الوطني.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى وضع الأساس النظري لموضوع الصادرات من خلال تناول **مفهوم الصادرات والتجارة الخارجية**، ثم عرض **أنواع الصادرات وأشكالها**، وبيان **أهمية الصادرات** على مستوى الاقتصاد الوطني، وصولًا إلى تقديم أبرز **مؤشرات قياس أداء الصادرات** التي يعتمد عليها الباحثون والمؤسسات الاقتصادية في التحليل والتقييم. وبذلك يشكل هذا المبحث قاعدة معرفية ضرورية تُسهم في الانتقال لاحقًا إلى دراسة واقع الصادرات الجزائرية وتحليل سبل تطويرها.

المطلب الأول: مفهوم الصادرات والتجارة الخارجية

تُعدّ التجارة الخارجية من أبرز مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ تمثل الإطار الذي يتم من خلاله تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، بما يحقق المنافع المتبادلة ويساهم في تلبية الحاجات التي قد تعجز بعض الاقتصادات عن توفيرها محليًا. وتكتسب التجارة الخارجية أهمية متزايدة في ظل العولمة الاقتصادية واتساع الأسواق الدولية، حيث أصبحت الدول تسعى إلى تعزيز مكانتها التنافسية عبر تطوير صادراتها وتنظيم وارداتها وفق أهدافها التنموية.

وتندرج الصادرات ضمن أهم مكونات التجارة الخارجية، فهي تمثل الوجه الإيجابي لانفتاح الدولة على العالم الخارجي، باعتبارها تعكس قدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتسويق خارج حدوده، كما تُعد مصدرًا رئيسيًا للعملة الصعبة وداعمًا للنمو الاقتصادي. غير أن فهم الصادرات لا يقتصر على كونها مبيعات

للخارج فقط، بل يشمل كذلك أبعادًا اقتصادية وتجارية ومالية ترتبط بالتنافسية، والتنويع، والقيمة المضافة، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى تقديم توضيح مفاهيمي لكل من **التجارة الخارجية** و**الصادرات**، وبيان طبيعة العلاقة بينهما، بما يمهّد لبقية عناصر المبحث المتعلقة بأنواع الصادرات وأهميتها ومؤشرات قياس أدائها.

أولا: مفهوم الصادرات:

يوجد عدة مفاهيم للصادرات نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول:

تعرف الصادرات على أنها عملية بيع المنتجات التي تم إنتاجها أو تحويلها من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة، وهو يعبر عن قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات خدمية وسلعية ومعلوماتية ومالية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرباح، قيمة مضافة، توسيع نمو، توفير فرص عمل، الحصول على تكنولوجيا جديدة والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى.[1]

التعريف الثاني:

هو تلك العمليات التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمين في القطر الاقتصادي إلى أعوان غير مقيمين، وهو الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية حيث أن معظم المؤسسات توسعها الأول للأسواق الأجنبية يكون بقيامها بدور المصدر.[2]

التعريف الثالث:

الصادرات هي مبيعات البضائع في الخارج، ومفهوم الكينزي للصادرات تمثل حقنا في الدورة الاقتصادية، وتأثيرها الإيجابي تحقق زيادة في العمالة والدخل.[3]

[1] رمضان عويد العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 133.

[2] فرحات عزوز، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 190.

[3] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة ورقلة، 2002، مجلة الباحث، ص 6.

ومنه نستنتج تعريف شامل للصادرات حيث يمكن القول بأن الصادرات هي " خدمات وسلع وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل الوطني وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج."

ثانيا: ماهية التجارة الخارجية:

لقد تعددت الصيغ المختلفة للتجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها ويمكن تعريفها على النحو التالي:

على أنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات."

كما عرفت التجارة الخارجية بأنها " الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية في صورتها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، والتي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة " .[1]

من خلال التعريفين يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الخارجية:[2]

أن التجارة الخارجية تتمثل في عنصرين، هما الصادرات والواردات سواء المنظور منها أو غير المنظور، وعرفها العديد من الباحثين بأنها أي معاملات تجارية تقوم بها الدولة مع نظيرتها من الدول الأخرى من انتقال أي شيء مادي ذات منفعة لكلا الدولتين بهدف إشباع أكبر قدر من الحاجات الممكنة.

وتتمثل أهميتها فيما يلي :[3]

- تساعد على ربط مختلف الدول بعضها البعض، مما يؤدي إلى توثيق العلاقات بين مختلف بلدان الكرة الأرضية ؛

[1] عبد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، مكتبة دار الدكتور للنشر، 2014، ص 217.

[2] زريق عبد الله، وآخرون، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، ط1، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2019/1990، تم الاطلاع عليه يوم: 17/02/2026
https://democraticac.de/?p=84333#_ftn18

[3] عبد خالد، أهمية التجارة الخارجية، موقع موضوع، تم الاطلاع عليه يوم: 20/02/2026
https://mawdoo3.com

- تعمل على نقل التطور التقني الحاصل في دولة إلى دولة أخرى مقابل أجور معينة في بعض الأحيان ؛
- تحقيق التوازنات السوقية المحلية ؛
- ارتفاع الدخل الوطني، في حال ارتفاع نسبة الصادرات وتقليل نسبة الواردات ؛
- انتشار وشيوع مفهوم العولمة، فقد أصبح العالم قرية صغيرة، ورغم أن التجارة الإلكترونية أسهمت في هذا المجال بشكل واضح وملحوظ، ففي بعض الأحيان يكون شراء سلعة ما من دولة معينة أسهل وأوفر من شرائها من الحي الذي يعيش فيه الفرد ؛
- توفير العديد من المنتجات الاستهلاكية للمستهلكين، مما أدى إلى إتاحة خيارات متعددة، له أصبح قادرا على اختيار الأنسب له لأنه أمامه خيارات متعددة ؛
- في بعض الأحيان يكون استيراد سلعة ما أوفر جزئيا من تصنيعها محليا، لهذا فقد أسهمت هذه التجارة في توفير السلع لبعض الدول بكلفة أقل.

المطلب الثاني: أنواع الصادرات و أشكالها

تتسم الصادرات بتعدد صورها وتنوع طبيعتها تبعًا لموضوع التبادل وخصائص السلعة أو الخدمة المصدّرة، وكذا حسب مدة التصدير ودرجة انتقال الملكية من المصدر إلى المستورد. فالصادرات لا تقتصر على السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود وتُسجَّل لدى الجمارك، بل تشمل أيضًا صادرات الخدمات وما يرتبط بها من معاملات غير منظورة، إضافة إلى صادرات تتم بصفة مؤقتة لأغراض محددة ثم تعود إلى البلد الأصلي، وأخرى تُنجز بصفة نهائية تنقطع بعدها علاقة المصدر بالسلعة أو الخدمة بعد إتمام الالتزامات التعاقدية.

ويُعدّ التعرف على أنواع الصادرات وأشكالها خطوة أساسية لفهم بنية التجارة الخارجية وتحليل أداء الصادرات لأي دولة، لأن هذا التصنيف يساعد على تمييز مكونات الصادرات وطرق قياسها، كما يُسهّل دراسة آثارها الاقتصادية وتحديد السياسات الملائمة لتطويرها. وعليه، سيتم في هذا المطلب عرض أهم أنواع الصادرات المتداولة، مع إبراز خصائص كل نوع وأبرز أشكاله، تمهيدًا للانتقال لاحقًا إلى بيان أهمية الصادرات ومؤشرات قياس أدائها.

أولا: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى أربعة أنواع كما يلي:[1]

أ – الصادرات المنظورة:

وهي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل: القمح، السيارات... إلخ، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

ب – الصادرات غير المنظورة:

وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل: المواصلات والاتصالات، السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة، إيرادات استثمارية، ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب كثيرًا منه بالنسبة لصادرات السلع.

ج – الصادرات المؤقتة:

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يُعاد استيرادها، ومن جملتها:

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية؛
- مواد وأجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهام عمل في الخارج أو في إطار عقود مقاولة من الباطن؛
- إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

د – الصادرات النهائية:

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.

[1] ثابت إبراهيم، أسباب ضعف الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009، ص 89

ثانياً: أشكال الصادرات

تتخذ الصادرات عدة أشكال تختلف باختلاف طريقة دخول المؤسسة إلى الأسواق الخارجية، ومدى تحمّلها للمخاطر والتكاليف، ويمكن عرض أهم هذه الأشكال كما يلي:

-1التصدير المباشر:

يتم عندما تقوم المؤسسة المنتجة ببيع منتجاتها مباشرة إلى العملاء أو الموزعين في الأسواق الخارجية دون الاستعانة بوسطاء محليين. ويمنح هذا الشكل للمؤسسة درجة عالية من التحكم في عمليات التسويق والتوزيع، كما يساعدها على اكتساب خبرة مباشرة في التعامل مع الأسواق الدولية، غير أنه يتطلب موارد مالية وبشرية وتنظيمية معتبرة.[1]

-2التصدير غير المباشر:

يتم عن طريق وسطاء محليين مثل شركات التصدير أو بيوت التصدير أو الوكلاء، حيث تتولى هذه الجهات مهمة تسويق المنتجات وبيعها في الخارج مقابل عمولة أو هامش ربح. ويتميز هذا الشكل بانخفاض مستوى المخاطرة والتكاليف بالنسبة للمؤسسة، لكنه يقلل من درجة التحكم في السوق الخارجية.[2]

-3التصدير عبر الوكلاء والموزعين الأجانب:

في هذا الشكل تتعامل المؤسسة مع وكلاء أو موزعين في الدولة المستوردة، يتكفلون بعملية الترويج والتوزيع داخل السوق الأجنبية، مقابل شروط تعاقدية محددة، ويُعد هذا الشكل مرحلة وسطى بين التصدير المباشر وغير المباشر.[3]

-4التصدير عبر التجارة الإلكترونية:

يتم من خلال المنصات الرقمية والأسواق الإلكترونية الدولية، ويُعتبر من الأشكال الحديثة للتصدير، حيث يسمح للمؤسسات – خاصة الصغيرة والمتوسطة – بالوصول إلى أسواق عالمية بتكاليف أقل نسبيًا، مع تسهيل عمليات العرض والطلب والدفع الإلكتروني.[4]

---

[1] رمضان عويد العمر، *التسويق الدولي*، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 145.

[2] فرحات عزوز، *التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)*، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 201.

[3] محمد عبيدات، *التسويق الدولي*، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 178.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، *اقتصاديات التجارة الإلكترونية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 96.

5-التصدير في إطار عقود خاصة:

مثل عقود الترخيص(Licensing) ، والامتياز التجاري(Franchise) ، والتصنيع للغير، حيث تمنح المؤسسة حق استغلال منتجها أو علامتها التجارية في الأسواق الخارجية وفق شروط قانونية محددة، مما يسمح لها بالتوسع الدولي دون تحمل تكاليف إنتاج مباشرة في الخارج.[1]

ومن خلال ما سبق، يتبين أن اختيار شكل التصدير المناسب يرتبط بإمكانات المؤسسة، وطبيعة المنتج، وأهدافها الاستراتيجية في التوسع الدولي، وكذا بمدى استعدادها لتحمل المخاطر المرتبطة بالأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: اهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية

تُعدّ الصادرات من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، لما تتيحه من توسيع لقاعدة الإنتاج وتوجيهها نحو الأسواق الخارجية، وما توفره من موارد مالية بالعملة الصعبة تساعد على تمويل الواردات الضرورية من تجهيزات ومواد أولية وتكنولوجيا. كما أن تنمية الصادرات تُسهم في تحسين ميزان المدفوعات وتقليص عجز الميزان التجاري، مما ينعكس إيجابًا على الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة.

وتبرز أهمية الصادرات كذلك في دورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر زيادة الطلب على الإنتاج المحلي، وتحفيز الاستثمار، وتوسيع الطاقات الإنتاجية، وخلق فرص العمل ورفع الدخل. إضافة إلى ذلك، فإن التوجه نحو التصدير يدفع المؤسسات إلى تحسين الجودة وتطوير التكنولوجيا ورفع القدرة التنافسية لمواكبة متطلبات الأسواق العالمية، وهو ما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة وتعزيز الابتكار.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى إبراز الأبعاد المختلفة لأهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية، من خلال توضيح مساهمتها في زيادة الدخل الوطني، ودعم الاحتياطات من العملة الأجنبية، وتحسين الميزان التجاري، وتنشيط الاستثمار والتشغيل، ورفع الكفاءة الإنتاجية والتكنولوجية، بما يمهّد لفهم دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي على مستوى الدول عامة والاقتصاد الوطني خاصة.

[1] علي السلمي، *إدارة الأعمال الدولية*، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2009، ص 223.

أولا: أهمية الصادرات

تُعدّ الصادرات من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، نظرًا لدورها المحوري في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتتمثل أهمية الصادرات في مجموعة من الآثار الاقتصادية والتنموية التي تساهم في تحسين أداء الاقتصاد الوطني، ومن أبرزها:

تعمل الصادرات على زيادة احتياطات الدول من العملات الأجنبية، وهو ما يساهم في دعم الاستقرار المالي وتمويل عمليات الاستيراد وسد الفجوة في ميزان المدفوعات. كما تساهم في خلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى الأجور داخل القطاعات المرتبطة بالتصدير، نتيجة ارتفاع حجم الإنتاج والتوسع في الأنشطة الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، تلعب الصادرات دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث تعتبر الأسواق التصديرية عاملًا محفزًا للمستثمرين من خلال توسيع فرص النمو وتحقيق أرباح أكبر. كما تؤدي عملية التصدير إلى رفع المستوى التقني داخل المؤسسات المنتجة، نتيجة الحاجة إلى تحسين الجودة والالتزام بالمعايير الدولية المفروضة في الأسواق الخارجية.

إضافة إلى ذلك، تساهم الصادرات في تعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي داخل المؤسسات الاقتصادية، بهدف مواكبة متطلبات الأسواق العالمية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. كما تنعكس إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الإنتاج الموجه نحو الخارج ورفع قيمة الصادرات الوطنية.

وفي هذا السياق، تساعد الصادرات على تحسين وضعية الميزان التجاري، حيث تمكّن الدول المصدرة من تغطية جزء كبير من وارداتها، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى تحقيق فائض تجاري، على عكس الدول التي تعاني من ضعف الصادرات. كما يساهم تنشيط التجارة الخارجية في دعم قطاعات النقل والخدمات اللوجستية مثل الموانئ والمطارات، مما يعزز الديناميكية الاقتصادية الوطنية.

وأخيرًا، تؤدي الصادرات إلى زيادة مبيعات المؤسسات المصدرة مقارنة بالمؤسسات التي تقتصر على السوق المحلي، كما تمنح هذه المؤسسات قدرة أكبر على مواجهة الأزمات الاقتصادية، نظرًا لاعتمادها على أسواق متنوعة ومصادر دخل متعددة، مما يقلل من تأثير الركود الاقتصادي المحلي.

ثانيا: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف المنشودة لأي دولة خصوصا الدول النامية، وتلعب الصادرات دورا مهما وأساسيا للوصول إلى هذا الهدف.

أوضحت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي أن الصادرات "محرك للنمو الاقتصادي"، وهذا ما تطرق إليه "دنيس روبرت سوان (Dnis robort soine) "في مقال نشرها عام 1940، وتعد دراسة (Balassa Béla)في سنة 1985 من أبرز الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث قام بتحليل بيانات 43 دولة نامية وقد توصل إلى أن الدول النامية التي اعتمدت استراتيجية تشجيع الصادرات حققت معدلات نمو اقتصادي.[1]

وفي غيره من الاقتصاديين درجة الارتباط بين التجارة والنمو الاقتصادي، وأظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي.[2]

وثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى التصدير من السلع، وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد، وهذا ما أيدته الدراسة التي قام بها رام (Ram) في سنة 1987 على 88 دولة نامية؛ إذ قام بدراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال نموذج قياسي وباستخدام السلاسل الزمنية (Times Series)وتوصل إلى نتيجة مفادها أن للصادرات دور إيجابي في عملية النمو الاقتصادي.[3]

[1] Béla Balassa, *Exports, Policy choices and Economic growth in developing countries after the 1973 oil shok*, 1985, journal of development economics, volume18, Issue 1, pages 23-25

[2] سفيان دمدوم، أسامة زيتوني، مذكرة ماستر بعنوان *أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي "الدراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري 2000-2020"*، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، تخصص مالية وتجارة دولية، 2022-2023، ص 42.

[3] دمدوم سفيان زيتوني أسامة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس أداء الصادرات

تُعدّ مؤشرات قياس أداء الصادرات من الأدوات التحليلية الأساسية التي يعتمد عليها الباحثون وصنّاع القرار لتقييم مدى فعالية القطاع التصديري وقدرته على المساهمة في النمو الاقتصادي. إذ لا يكفي ارتفاع قيمة الصادرات وحده للحكم على نجاح السياسة التصديرية، بل ينبغي تحليل مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس تطور الصادرات وهيكلها وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. ويمكن عرض أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

1-قيمة الصادرات الإجمالية:

تُعدّ قيمة الصادرات الإجمالية من أهم المؤشرات الكمية لقياس أداء القطاع التصديري، إذ تعبّر عن إجمالي القيمة النقدية للسلع والخدمات التي تقوم الدولة بتصديرها إلى الخارج خلال فترة زمنية معينة، غالبًا ما تكون سنة مالية. ويُقاس هذا المؤشر بالعملة المحلية أو بإحدى العملات الأجنبية المرجعية كالدولار الأمريكي، لتمكين المقارنة الدولية.

ويُستخدم هذا المؤشر لتقييم حجم النشاط التصديري وتتبّع تطوره عبر الزمن، كما يُمكّن من إجراء مقارنات بين الدول من حيث قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية. غير أن الاعتماد عليه وحده قد لا يعطي صورة دقيقة عن قوة الاقتصاد، خاصة إذا كانت الصادرات مركّزة في سلعة واحدة أو قطاع محدد، إذ قد تتأثر قيمتها بتقلبات الأسعار العالمية أكثر من تأثرها بزيادة حقيقية في الكميات المصدّرة.

لذلك، يُستحسن تحليل قيمة الصادرات الإجمالية إلى جانب مؤشرات أخرى مثل معدل النمو، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التنوع، للحصول على تقييم أكثر شمولًا لأداء الصادرات.[1]

2-معدل نمو الصادرات:

يقيس معدل نمو الصادرات نسبة التغير في قيمة الصادرات بين فترتين زمنيتين متتاليتين، وغالبًا ما يُحسب على أساس سنوي، ويُعد من أهم المؤشرات التي تُبرز حركية القطاع التصديري ومدى تطوره عبر الزمن. كما يعكس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد الوطني على توسيع حصته في الأسواق الخارجية ومدى استجابته للسياسات التجارية والاقتصادية، إضافة إلى تأثره بالظروف الدولية كالتقلبات السعرية والأزمات الاقتصادية العالمية.

[1] رضوان المحمود العمر، *التسويق الدولي*، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 162.

ويُحسب معدل نمو الصادرات عادة وفق الصيغة التالية:

معدل النمو= (قيمة الصادرات في السنة الحالية)–(قيمة الصادرات في السنة السابقة)÷(قيمة الصادرات في السنة السابقة) 100 ×

ويساعد هذا المؤشر في تقييم فعالية الاستراتيجيات التصديرية المتبعة، فإذا كان المعدل موجبًا ومرتفعًا بشكل مستمر دلّ ذلك على تحسن الأداء التصديري، أما إذا كان سالبًا أو متذبذبًا فقد يشير إلى وجود اختلالات هيكلية أو تأثر بالصدمات الخارجية. غير أن تفسير هذا المؤشر يتطلب مراعاة العوامل المؤثرة فيه، مثل تغيرات الأسعار العالمية أو تغيرات سعر الصرف، حتى لا يتم الخلط بين النمو الحقيقي والنمو الاسمي للصادرات.[1]

3- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تُعدّ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة التي تُستخدم لقياس درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، ومدى مساهمة الصادرات في تكوين الدخل الوطني. ويُحسب هذا المؤشر بقسمة قيمة الصادرات الإجمالية على قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة الزمنية، ثم ضرب الناتج في 100 للحصول على نسبة مئوية.

نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي= (قيمة الصادرات÷الناتج المحلي الإجمالي) x 100

وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على اعتماد الاقتصاد بدرجة أكبر على النشاط التصدير كمحرك للنمو، وعلى قوة اندماجه في الاقتصاد العالمي. أما انخفاضها فقد يعكس محدودية القاعدة التصديرية أو اعتماد الاقتصاد بشكل أكبر على الطلب الداخلي.

غير أن تفسير هذا المؤشر ينبغي أن يتم بحذر، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة، إذ قد تؤدي تقلبات أسعار تلك السلعة إلى تغيّر النسبة دون أن يعكس ذلك تحسنًا حقيقيًا في التنوع أو القدرة التنافسية. لذلك، يُستحسن دعمه بمؤشرات أخرى مثل مؤشر التنوع ومعدل النمو لتحليل أكثر دقة لأداء الصادرات.[2]

[1] فرحات عزوز، *التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)*، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 214.
[2] محمد عبيدات، *التسويق الدولي*، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 201.

4-مؤشر تنوع الصادرات:

يُعدّ مؤشر تنوع الصادرات من المؤشرات الهيكلية المهمة التي تُستخدم لقياس درجة تنوع القاعدة التصديرية للدولة، من حيث تعدد السلع أو القطاعات التي تُسهم في إجمالي الصادرات. ويعكس هذا المؤشر مدى اعتماد الاقتصاد على عدد محدود من المنتجات أو على سلعة واحدة فقط، مقابل وجود هيكل تصديري متنوع ومتوازن.

وتكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يُظهر مدى تعرض الاقتصاد للمخاطر الخارجية، إذ إن الاقتصادات التي تعتمد على تصدير منتج واحد تكون أكثر عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، مما يؤثر سلبًا على الإيرادات والاستقرار الاقتصادي. في المقابل، فإن تنوع الصادرات يُسهم في تقليل المخاطر، وتحقيق استقرار أكبر في العائدات، وتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

ويُقاس تنوع الصادرات باستخدام عدة أدوات إحصائية، من أبرزها معامل هيرفندال–هيرشمان (Herfindahl–Hirschman Index)، حيث يشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى درجة عالية من التركّز وضعف التنوع، بينما يدل انخفاضه على تنوع أكبر في الهيكل التصديري.[1]

ومن ثمّ، يُعتبر تنويع الصادرات هدفًا استراتيجيًا للعديد من الدول، خاصة النامية منها، لما له من دور في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل التبعية لقطاع واحد.

5-مؤشر التركيز السلعي أو الجغرافي:

يُستخدم مؤشر التركيز السلعي أو الجغرافي لقياس مدى اعتماد الدولة في صادراتها على سلعة معينة أو على سوق محددة. ويعكس هذا المؤشر درجة التركز في الهيكل التصديري، سواء من حيث نوع المنتجات المصدّرة (تركيز سلعي) أو من حيث الدول المستوردة (تركيز جغرافي).

فإذا كانت نسبة كبيرة من الصادرات موجهة إلى سوق واحدة أو تعتمد على منتج واحد، فإن ذلك يشير إلى درجة عالية من التركّز، مما يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر الناتجة عن تقلبات الأسعار أو التغيرات في الطلب الخارجي أو السياسات التجارية للدول المستوردة. أما انخفاض درجة التركّز فيعني وجود تنوع

[1] بورلباق حياة، *التنويع الاقتصادي في الجزائر – سبل وآليات تعزيز الصادرات خارج المحروقات*، دار أجيال الرقمي، 2024، ص 135

في الشركاء التجاريين أو في السلع المصدّرة، وهو ما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من المخاطر الخارجية.

ويُقاس هذا المؤشر غالبًا باستخدام معامل هيرفندال–هيرشمان(HHI) ، الذي يعتمد على حساب مجموع مربعات الحصص النسبية لكل سلعة أو سوق ضمن إجمالي الصادرات، حيث تشير القيمة المرتفعة إلى تركّز كبير، بينما تدل القيمة المنخفضة على تنوع أكبر في الهيكل التصديري.[1]

وعليه، يُعتبر تقليل درجة التركّز هدفًا مهمًا في السياسات الاقتصادية الرامية إلى تنويع الصادرات وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات أولية أو على شركاء تجاريين محدودين.

6-الميزان التجاري:

يُعدّ الميزان التجاري من أهم المؤشرات المرتبطة بأداء الصادرات، إذ يُعبّر عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة. ويُستخدم هذا المؤشر لتحديد ما إذا كانت الدولة تحقق فائضًا تجاريًا أم تعاني من عجز تجاري.

ويُحسب الميزان التجاري وفق العلاقة التالية:

الميزان التجاري = قيمة الصادرات – قيمة الواردات

فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات تحقق الدولة فائضًا تجاريًا، وهو ما يدل على قوة القطاع التصديري وقدرته على تمويل الواردات وتوفير احتياطات من العملة الأجنبية. أما إذا كانت الواردات تفوق الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى عجز تجاري، مما قد يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية أو الاعتماد الكبير على الخارج لتلبية الاحتياجات المحلية.

[1] Béla Balassa, *Exports and Economic Growth in Developing Countries*, Journal of Development Economics, 1985, p. 27.

ويُعتبر الميزان التجاري مؤشرًا مهمًا في تقييم السياسة التجارية للدولة، كما أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار الاقتصادي وسعر الصرف وميزان المدفوعات. غير أن تحليل هذا المؤشر يجب أن يتم في إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار طبيعة هيكل الصادرات والواردات، وليس فقط الفرق العددي بينهما.[1]

خلص هذا المبحث إلى أن الصادرات تُعدّ أحد المكونات الأساسية للتجارة الخارجية ومحركًا مهمًا للنشاط الاقتصادي، إذ تعكس قدرة الاقتصاد الوطني على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتوفير موارد من العملة الأجنبية، بما يساهم في دعم ميزان المدفوعات وتحفيز الاستثمار والإنتاج وخلق فرص العمل. وقد تم التطرق إلى مفهوم الصادرات وعلاقتها بالتجارة الخارجية، ثم بيان أنواعها وأشكالها المختلفة، وهو ما يبرز تعدد صور التصدير وتباينها بحسب طبيعة السلع والخدمات وطريقة التعامل مع الأسواق الدولية.

كما أظهر المبحث أن أهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية لا تقتصر على جانب الإيرادات فقط، بل تمتد لتشمل رفع الكفاءة الإنتاجية والتكنولوجية وتحسين القدرة التنافسية، فضلاً عن دورها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى خاصة عندما تتبنى الدولة استراتيجية تشجيع وتنويع الصادرات. وفي الأخير، تم عرض أهم مؤشرات قياس أداء الصادرات، مثل قيمة الصادرات ومعدل نموها ونسبتها إلى الناتج المحلي ومؤشرات التنوع والتركيز والميزان التجاري، باعتبارها أدوات أساسية لتقييم فعالية السياسة التصديرية وتشخيص نقاط القوة والضعف.

وعليه، يشكل هذا المبحث قاعدة نظرية ومنهجية ضرورية تمهّد للانتقال إلى المبحث الموالي المتعلق بالنظريات المفسرة للتجارة الخارجية وتطوير الصادرات، ثم تحليل واقع الصادرات الجزائرية ضمن إطار الدراسة.

[1] دمدوم سفيان، زيتوني أسامة، *أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي*، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2022-2023، ص 43.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية وتطوير الصادرات

تُعدّ التجارة الخارجية من أهم مظاهر الانفتاح الاقتصادي التي تسمح للدول بتبادل السلع والخدمات فيما بينها، بما يحقق المنافع المشتركة ويرفع من كفاءة تخصيص الموارد على المستوى الدولي. وقد سعى الفكر الاقتصادي منذ وقت مبكر إلى تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية وتحديد العوامل التي تجعل دولة ما تُصدّر سلعة معينة وتستورد أخرى، وهو ما أدى إلى ظهور مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تطورت بتطور الواقع الاقتصادي والتحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي.

وقد بدأت هذه النظريات بالنظريات الكلاسيكية التي ركزت أساسًا على عنصر العمل وتكاليف الإنتاج، مثل نظرية **الميزة المطلقة** لآدم سميث ونظرية **الميزة النسبية** لديفيد ريكاردو، ثم جاءت النظريات النيوكلاسيكية وعلى رأسها نظرية **هيكشر–أولين** التي فسّرت التجارة الدولية باختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين الدول. ومع تعقّد العلاقات الاقتصادية وتزايد دور التكنولوجيا والشركات متعددة الجنسيات ووفورات الحجم، ظهرت النظريات الحديثة التي أبرزت أهمية الابتكار والتنافسية واقتصاديات الحجم في تفسير أنماط التجارة وتوجيه السياسات نحو تطوير الصادرات.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تقديم عرض نظري وتحليلي لأهم نظريات التجارة الخارجية التي تفسر قيام المبادلات الدولية، مع إبراز كيفية الاستفادة منها في صياغة سياسات فعّالة لتطوير الصادرات وتنويعها. وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب تتناول: نظرية الميزة المطلقة، نظرية الميزة النسبية، نظرية هيكشر–أولين، ثم النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، بما يمهّد لفهم واقع الصادرات الجزائرية والسبل الممكنة لترقيتها.

المطلب الأول: نظرية الميزة المطلقة

تُعدّ نظرية الميزة المطلقة (Absolute Advantage Theory) من أوائل النظريات التي فسّرت قيام التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد قدّمها الاقتصادي الاسكتلندي **آدم سميث** سنة 1776م في كتابه الشهير *ثروة الأمم* .وقد جاءت هذه النظرية في سياق نقده للفكر المركنتيلي الذي كان يربط ثروة الدولة بامتلاكها للذهب والفضة ويدعو إلى تقييد التجارة الخارجية[1].

ترتكز نظرية الميزة المطلقة على فكرة أساسية مفادها أن الدولة تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة إذا كانت قادرة على إنتاجها **بكفاءة أعلى وتكلفة أقل** مقارنة بدولة أخرى، سواء من حيث كمية العمل

[1] وفاء عابور، "أبرز نظريات التجارة الدولية"، موقع موضوع، آخر تحديث 21 أغسطس 2023، متاح على: https://mawdoo3.com/أبرز_نظريات_التجارة_الدولية

المستخدم أو الموارد المستهلكة. وبالتالي، فإن كل دولة ينبغي أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، وأن تستورد السلع التي تكون تكلفة إنتاجها فيها أعلى من غيرها.

وقد أكد آدم سميث على مبدأ **حرية التجارة**، معتبراً أن تدخل الدولة في تنظيم المبادلات الدولية من خلال الرسوم الجمركية والقيود يعيق تحقيق المكاسب المشتركة. ويرى أن التجارة يجب أن تتدفق بحرية وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق، لأن ذلك يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد على المستوى الدولي.

كما قدّم سميث مفهوم **التخصص وتقسيم العمل**، حيث أوضح أن تركيز الدولة على إنتاج سلعة أو مجموعة سلع محددة يؤدي إلى تطوير مهارات اليد العاملة وتحسين الكفاءة الإنتاجية، مما يخفض التكاليف ويرفع مستوى الإنتاج. ومن ثم، فإن التخصص الدولي يؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي وتحقيق منفعة متبادلة بين الدول المتبادلة تجارياً.

ومن الجوانب المهمة في نظرية آدم سميث تأكيده أن **ثروة الأمم لا تقاس بكمية الذهب والفضة التي تمتلكها الدولة، وإنما بمستوى معيشة أفرادها وقدرتهم على الحصول على السلع والخدمات** .فالتجارة الحرة والتخصص يؤديان إلى زيادة الإنتاج والدخل، وبالتالي تحسين الرفاه الاقتصادي.

أهم فروض النظرية[1]:

- وجود عنصر إنتاج واحد وهو العمل.
- حرية التجارة وغياب القيود الجمركية.
- عدم وجود تكاليف نقل.
- وجود منافسة كاملة في الأسواق.

مزايا النظرية[2]:

- أبرزت أهمية التخصص الدولي.
- دافعت عن مبدأ تحرير التجارة.
- وضعت الأساس العلمي لفهم مكاسب التجارة الدولية.
-

[1] وفاء عابور، المرجع السابق نفسه ، الرابط نفسه.

[2] وفاء عابور، المرجع السابق نفسه ، الرابط نفسه.

الانتقادات الموجهة لها[1]:

- لا تفسر حالة تفوق دولة في إنتاج جميع السلع مقارنة بدولة أخرى.
- افتراض وجود عنصر إنتاج واحد فقط (العمل).
- تجاهل تكاليف النقل والتطور التكنولوجي.

وعليه، تُعد نظرية الميزة المطلقة حجر الأساس في تطور نظريات التجارة الخارجية، إذ مهدت الطريق لظهور نظرية الميزة النسبية التي جاءت لتصحيح بعض أوجه القصور فيها وتوسيع نطاق تفسير التجارة الدولية.

المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية

تُعدّ نظرية الميزة النسبية (Comparative Advantage Theory) من أهم النظريات الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية، وقد قدّمها الاقتصادي الإنجليزي **ديفيد ريكاردو** سنة 1817م في كتابه *مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب*، وذلك لتصحيح القصور الذي ظهرت به نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث.

جاءت هذه النظرية لتوضيح أن قيام التجارة الدولية لا يتوقف على وجود ميزة مطلقة لدى دولة ما، إذ قد توجد حالة تكون فيها دولة معينة أكثر كفاءة في إنتاج جميع السلع مقارنة بدولة أخرى، ومع ذلك تبقى التجارة ممكنة ومربحة للطرفين. ويكمن الحل، حسب ريكاردو، في التخصص وفق **الميزة النسبية** أو ما يُعرف بـ **تكلفة الفرصة البديلة.**

وترتكز نظرية الميزة النسبية على أن الدولة ينبغي أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بأقل تكلفة نسبية مقارنة بالسلع الأخرى، حتى وإن كانت أقل كفاءة مطلقًا من دولة أخرى في إنتاج جميع السلع. وبالمقابل، تستورد السلع التي تكون تكلفة إنتاجها النسبية أعلى لديها. وبهذا الشكل، تتحقق مكاسب متبادلة من التجارة نتيجة التخصص وتقسيم العمل الدولي[2].

فالدولة التي تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج عدة سلع، من الأفضل لها أن تركز على إنتاج السلع التي تحقق لها أكبر منفعة نسبية أو أقل تكلفة فرصة بديلة، بينما تترك إنتاج السلع الأخرى لدول تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر. وبالتالي، فإن جوهر النظرية يقوم على الفروق النسبية في الإنتاجية وليس الفروق المطلقة.

[1] وفاء عابور، المرجع السابق نفسه، الرابط نفسه.

[2] وفاء عابور، المرجع السابق نفسه، الرابط نفسه.

أهم فروض النظرية:

- وجود عنصر إنتاج واحد وهو العمل.
- ثبات تكاليف الإنتاج.
- حرية التجارة وعدم وجود قيود جمركية.
- عدم وجود تكاليف نقل.

أهمية النظرية:

- أثبتت أن جميع الدول يمكن أن تستفيد من التجارة الدولية حتى في حالة تفوق إحدى الدول في جميع السلع.
- دعمت مبدأ التخصص الدولي.
- شكلت الأساس النظري للسياسات التجارية الداعية إلى تحرير التجارة.

الانتقادات الموجهة لها:

- افتراض وجود عنصر إنتاج واحد فقط.
- إهمال التطور التكنولوجي وتعدد عناصر الإنتاج.
- تجاهل العوامل الديناميكية مثل انتقال رؤوس الأموال والعمالة.

وعليه، تُعد نظرية الميزة النسبية تطويرًا مهمًا للفكر الكلاسيكي في التجارة الدولية، إذ وسّعت تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، ومهّدت لظهور نظريات أكثر شمولًا مثل نظرية هيكشر–أولين التي ركزت على وفرة عناصر الإنتاج.

المطلب الثالث: نظرية هيكشر–أولين (نظرية العوامل النسبية)

تُعدّ نظرية هيكشر–أولين (Heckscher–Ohlin Theory) من أبرز النظريات النيوكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية، وقد ظهرت في أوائل القرن العشرين على يد الاقتصاديين السويديين إيلي هيكشر وبيرتيل أولين، وتُعرف أيضًا باسم نظرية العوامل النسبية أو نظرية وفرة عناصر الإنتاج[1]

وتقوم هذه النظرية على فكرة محورية مفادها أن اختلاف أنماط التجارة الخارجية بين الدول يرجع أساسًا إلى اختلافها في وفرة عناصر الإنتاج وتكاليفها النسبية. فالدولة التي يتوفر لديها عنصر إنتاج معين بشكل

[1] وفاء عابور، المرجع السابق نفسه، الرابط نفسه.

وفير (مثل العمل أو رأس المال أو الأرض) تكون تكلفة هذا العنصر لديها أقل، وبالتالي تميل إلى إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم هذا العنصر بكثافة .وفي المقابل، تقوم باستيراد السلع التي تعتمد على عناصر إنتاج نادرة لديها وتكون تكلفتها مرتفعة.

وبناءً على ذلك، فإن التجارة الدولية – وفق هذا التصور – ليست نتيجة اختلاف الإنتاجية فقط كما في النظرية الريكاردية، بل هي نتيجة اختلاف الهيكل الإنتاجي للدول المرتبط بوفرة الموارد والإمكانات. وتشمل عناصر الإنتاج – كما تؤكد النظرية :– الأيدي العاملة، الأرض، رأس المال، والمعدات/التجهيزات الصناعية، حيث تختلف الدول في درجة توافر كل عنصر من هذه العناصر[1].

ولإيضاح الفكرة أكثر، يمكن القول إن الدولة:

- إذا كانت غنية بالعمل ستتخصص في الصناعات كثيفة العمل (مثل النسيج وبعض الصناعات التحويلية البسيطة) وتقوم بتصديرها.
- وإذا كانت غنية برأس المال ستتخصص في الصناعات كثيفة رأس المال (مثل المعدات والآلات والصناعات الثقيلة) وتقوم بتصديرها.

أهم فروض النظرية:

- وجود دولتين وسلعتين وعُنصري إنتاج على الأقل (غالبًا: العمل ورأس المال).
- تشابه التكنولوجيا بين الدول.
- اختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين الدول.
- حرية التجارة وغياب القيود وتكاليف النقل (في النسخة المبسطة).
- ثبات العائدات إلى الحجم Returns to Scale) ثابتة

أهمية النظرية:

- تفسر اتجاه التجارة الدولية على أساس الموارد المتاحة.
- تساعد في فهم سبب اختلاف الهياكل التصديرية بين الدول المتقدمة والنامية.
- توفر إطارًا لتحليل سياسات تنويع الصادرات وفق الإمكانيات الوطنية.

[1] وفاء عابور، المرجع السابق نفسه، الرابط نفسه.

الانتقادات الموجهة لها:

- صعوبة تحقق فرضية تشابه التكنولوجيا بين الدول.
- ظهور مفارقة ليونتيف التي شككت في نتائجها التطبيقية على بعض الاقتصادات.
- إهمال دور التكنولوجيا والابتكار والشركات الكبرى في تفسير التجارة الحديثة.

وعليه، تُعد نظرية هيكشر–أولين مرحلة متقدمة في تفسير التجارة الدولية، لأنها نقلت التحليل من التركيز على تكاليف العمل فقط إلى التركيز على تفاوت وفرة عناصر الإنتاج، وهو ما يُعد أساسًا مهمًا لفهم سياسات تطوير الصادرات وتنويعها.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

مع تطور الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وازدياد دور التكنولوجيا والبحث والتطوير، وظهور الشركات متعددة الجنسيات، واتساع ظاهرة التجارة داخل الصناعة (Intra-industry trade) بين الدول المتشابهة في الموارد، برزت حدود النظريات التقليدية (الكلاسيكية وهيكشر–أولين) في تفسير جميع أنماط التجارة الدولية. لذلك ظهرت النظريات الحديثة في التجارة الخارجية التي ركزت على عناصر جديدة مثل وفورات الحجم، المنافسة غير الكاملة، الابتكار، دورة حياة المنتج، والميزة التنافسية[1].

أولاً: نظرية دورة حياة المنتج(Product Life Cycle Theory)

ترتبط هذه النظرية باسم الاقتصادي ريموند فيرنون(Raymond Vernon) ، وتقوم على أن نمط التجارة الدولية يتغير تبعًا لمراحل تطور المنتج. ففي مرحلة الابتكار يظهر المنتج عادة في دولة متقدمة تمتلك التكنولوجيا والقدرة التنظيمية والسوق القادر على استيعاب المنتجات الجديدة. ثم مع مرحلة النمو تبدأ الصادرات نحو الخارج، ومع مرحلة النضج تنتقل عملية الإنتاج تدريجيًا إلى دول أخرى بحثًا عن تكاليف أقل، وقد تتحول الدولة المبتكرة في مرحلة التراجع إلى مستورد لذلك المنتج.[2]

وتفسر هذه النظرية سبب انتقال بعض الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وكيف يمكن لتغير التكنولوجيا وتوسع الطلب العالمي أن يعيد تشكيل خريطة التجارة الدولية.

[1] Dominick Salvatore, *International Economics*, Wiley, (Any recent edition), pp. (International trade theories chapters).

[2] Raymond Vernon, "International Investment and International Trade in the Product Cycle," *Quarterly Journal of Economics*, 1966.

ثانياً: نظرية التجارة الجديدة(New Trade Theory)

ظهرت نظرية التجارة الجديدة في أواخر السبعينيات والثمانينيات، ومن أبرز روادها بول كروغمان (Paul Krugman)، وركزت على أن التجارة يمكن أن تنشأ حتى بين دول متقاربة في الموارد والتكنولوجيا بسبب عاملين رئيسيين:

1. **وفورات الحجم :(Increasing Returns to Scale)** حيث يؤدي الإنتاج بكميات كبيرة إلى انخفاض متوسط التكلفة.
2. **المنافسة غير الكاملة**)مثل المنافسة الاحتكارية :(Monopolistic Competition حيث تتنافس الشركات عبر **التمايز** وليس السعر فقط.[1]

وبذلك فسرت هذه النظرية انتشار التجارة بين الدول المتقدمة في السلع الصناعية المتشابهة (كأن تصدّر كل دولة سيارات أو أجهزة إلكترونية إلى الأخرى)، كما أبرزت دور الشركات الكبيرة والأسواق الواسعة في تعزيز القدرة التصديرية.

ثالثاً: نظرية الميزة التنافسية للأمم(Competitive Advantage of Nations)

قدّم مايكل بورتر (Michael Porter) تصورًا حديثًا يختلف عن تفسير التجارة الدولية بالموارد الطبيعية أو وفرة عناصر الإنتاج فقط، حيث يرى أن نجاح الدول في التصدير يرتبط بقدرتها على خلق ميزة تنافسية قائمة على الابتكار، وتطوير الجودة، وبناء بيئة أعمال فعّالة. وقدم بورتر نموذج "الماس Diamond) " (Modelالذي يوضح أن القدرة التنافسية تتحدد عبر:

- ظروف عوامل الإنتاج (مهارات، بنية تحتية، معرفة)،
- ظروف الطلب المحلي،
- الصناعات الداعمة والمرتبطة،
- استراتيجية الشركات وشدة المنافسة الداخلية.[2]

[1] Paul Krugman, "Increasing Returns, Monopolistic Competition, and International Trade," *Journal of International Economics*, 1979.

[2] Michael E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations*, Free Press, 1990.

وتبرز أهمية هذه النظرية في كونها تربط تطوير الصادرات بتحسين مناخ الأعمال، وسياسات الابتكار، ورفع الإنتاجية، وليس فقط بتوفر الموارد.

يتضح أن النظريات الحديثة قد وسّعت تفسير التجارة الدولية من الاعتماد على العمل ورأس المال فقط إلى التركيز على التكنولوجيا والابتكار ووفورات الحجم والقدرة التنافسية .وهو ما يجعلها أكثر ملاءمة لتحليل واقع التجارة اليوم، كما توفر إطارًا مهمًا لصياغة سياسات تطوير الصادرات عبر التنويع، ورفع الجودة، وتعزيز تنافسية المؤسسات والمنتجات في الأسواق العالمية.

المبحث الثالث: واقع الصادرات الجزائرية

يُعدّ تحليل واقع الصادرات الجزائرية خطوة أساسية لفهم طبيعة الاقتصاد الوطني ومدى اندماجه في التجارة الدولية، خاصة وأن الصادرات تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وأحد المحددات المهمة للتوازنات الاقتصادية الكلية. كما تكشف دراسة واقع الصادرات عن مستوى تنوع القاعدة الإنتاجية، ودرجة الاعتماد على مورد واحد، ومدى قدرة القطاعات غير النفطية على المساهمة في النمو والتنمية الاقتصادية.

وتتميز الصادرات الجزائرية تاريخيًا بهيمنة صادرات المحروقات، الأمر الذي جعل أداء التجارة الخارجية مرتبطًا بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس مباشرة على الإيرادات العمومية وميزان المدفوعات والميزان التجاري. وفي المقابل، ورغم الجهود الحكومية الرامية إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات ودعم المؤسسات المصدّرة، ما تزال مساهمة الصادرات غير النفطية محدودة مقارنة بالإمكانات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تشخيص واقع الصادرات الجزائرية من خلال تتبع تطورها خلال الفترة المدروسة، وتحليل هيكلها السلعي، والتطرق إلى توزيعها الجغرافي، ثم إبراز مساهمتها في الاقتصاد الوطني. وبذلك يشكل هذا المبحث قاعدة تحليلية تمهّد لاحقًا لاستخلاص أهم التحديات التي تعرقل تطور الصادرات، واقتراح السبل الكفيلة بتطويرها وتنويعها بما يحقق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

المطلب الأول: تطور صادرات الجزائر خلال الفترة(2010–2022)

يعكس تطور صادرات الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022 طبيعة الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالتقلبات التي تشهدها الأسواق الدولية، لاسيما تقلبات أسعار النفط والغاز باعتبارهما المكوّن الرئيسي للصادرات. ويبيّن **جدول رقم)01** تطور قيمة الصادرات الإجمالية، وصادرات المحروقات، والصادرات خارج المحروقات (الوحدة: مليون دولار)، وهو ما يسمح بتشخيص درجة التركّز السلعي وحدود التنويع التصدير. [1]

تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2010–2022

جدول1 :يبين تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2010–2022 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	صادرات المحروقات	النسبة%	صادرات خارج المحروقات	النسبة%	مجموع الصادرات
2010	55527	97.33%	1526	2.67%	**57053**
2011	71427	97.19%	2062	2.81%	**73489**
2012	69804	97.13%	2026	2.87%	**71866**
2013	63752	96.72%	2165	3.28%	**65917**
2014	60304	95.86%	2582	4.11%	**62886**
2015	35724	94.54%	2063	5.46%	**37787**
2016	28246	94.07%	1780	5.91%	**30026**
2017	33202	96.04%	1367	3.96%	**34569**
2018	38897	94.60%	2216	5.40%	**41113**
2019	32926	94.10%	2068	5.90%	**34994**
2020	20016	91.30%	1909	8.70%	**21925**
2021	34058	88.32%	4500	11.67%	**38558**
2022	59549	90.88%	5977	9.12%	**65526**

[1] صالحي سلمى، *واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010–2020*، المجلة الجزائرية/الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، ص 418.

تحليل وتفسير تطور الصادرات(2010–2022)

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك **ارتفاعًا في صادرات المحروقات** من **55,527مليون دولار سنة 2010** إلى **71,427مليون دولار سنة 2011**، وهو ما يُفسَّر بتحسن أسعار النفط في السوق العالمية خلال تلك السنة.[1] غير أن هذا المنحى لم يستمر، إذ بدأت الصادرات في الانخفاض التدريجي خلال السنوات اللاحقة، لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة **2020**بقيمة **20,016مليون دولار**، ويرتبط ذلك بعاملين رئيسيين: تراجع أسعار النفط عالميًا، وتأثير **جائحة كورونا** على الطلب العالمي والنشاط الاقتصادي.[2]

وبعد سنة 2020، عادت صادرات المحروقات إلى الارتفاع بالتزامن مع تحسن الأسعار واستعادة النشاط الاقتصادي العالمي، حيث بلغت **34,058مليون دولار سنة 2021** ثم ارتفعت إلى **59,549مليون دولار سنة 2022.**

أما من حيث **نِسَب المساهمة**، فقد تراوحت نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بين **88.32%**و **97.33%**خلال الفترة المدروسة، وهو ما يؤكد استمرار **الاعتماد الكبير** على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة.

وفي المقابل، تُظهر البيانات أن **الصادرات خارج المحروقات** بقيت محدودة رغم تسجيلها بعض التحسن، إذ انتقلت من **1,526مليون دولار سنة 2010** إلى **5,977مليون دولار سنة 2022**، بينما تراوحت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات بين **2.67%**و **11.67%**.ويعكس ذلك أن مسار تنويع الصادرات لا يزال دون الإمكانيات المتاحة، ما يستدعي تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية وتوسيع القاعدة الإنتاجية الموجهة للتصدير.

[1] بنك الجزائر، *التقرير السنوي* (تقارير بنك الجزائر الخاصة بميزان المدفوعات والتجارة الخارجية)، سنوات مختلفة.(2010–2022)

[2] المرجع نفسه؛ وانظر كذلك: تقارير بنك الجزائر حول انعكاسات الأزمة الصحية العالمية على المؤشرات الخارجية (ميزان المدفوعات والصادرات) ضمن التقارير السنوية/الدوريات الخاصة بسنة 2020.

ومن خلال ما سبق، يمكن الاستنتاج أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات، في حين تبقى صادرات خارج المحروقات ضعيفة نسبيًا ولا تعكس الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر.[1]

شكل رقم 02 يبين تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2022 الوحدة مليون دولار

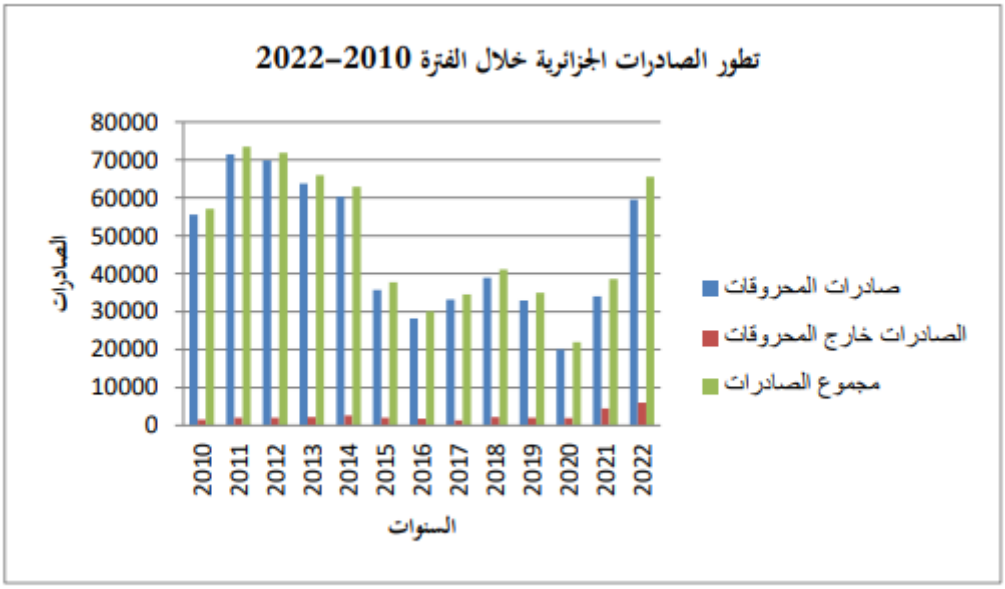

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02

الشكل: 1 تطور الصادرات الجزائرية

المطلب الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية

لا يكتمل تحليل واقع الصادرات الجزائرية بمجرد تتبع تطورها الزمني، بل يتطلب أيضًا دراسة **هيكلها السلعي** لمعرفة مكونات الصادرات ووزن كل قطاع داخلها، لأن ذلك يكشف درجة **التنوع أو التركّز** ومدى هشاشة العائدات التصديرية أمام الصدمات الخارجية. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر بالنظر إلى الطابع الريعي للاقتصاد واعتماده التاريخي على المحروقات، مقابل سعي الدولة خلال السنوات الأخيرة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية.[2]

[1] صالحي سلمى، المرجع السابق نفسه، 418 .

[2] السعيد، شريف .*آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2023*، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر .2024،ص10.

أولًا: مفهوم هيكل الصادرات وأهميته التحليلية

يُقصد بهيكل الصادرات الجزائرية التركيبة السلعية للصادرات، أي توزيع الصادرات حسب مجموعات السلع/القطاعات المصدّرة (محروقات، منتجات نصف مصنعة، مواد غذائية، مواد بناء... إلخ). ويساعد هذا المؤشر على:

- تقييم درجة التنويع الاقتصادي ومدى اتساع القاعدة الإنتاجية الموجهة للتصدير؛
- قياس التركيز السلعي (الاعتماد على سلعة/قطاع واحد) وما ينتج عنه من مخاطر؛
- تحديد القطاعات القابلة للترقية من أجل زيادة القيمة المضافة للصادرات.

ثانيًا: هيمنة صادرات المحروقات على الهيكل التصديري

يتسم هيكل الصادرات الجزائرية بتركيز مرتفع على **المحروقات** (النفط والغاز ومشتقاتهما)، وهو ما يجعل عائدات التصدير مرتبطة بدرجة كبيرة بتقلبات الأسعار والطلب العالمي على الطاقة. وتؤكد تقارير بنك الجزائر، ضمن متابعتها لمؤشرات القطاع الخارجي، استمرار الوزن الكبير للمحروقات في الصادرات خلال السنوات المدروسة، بما ينعكس على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.[1]

ويُعد هذا التركّز أحد أبرز خصائص الصادرات الجزائرية، إذ يحدّ من الاستقرار طويل الأجل للعائدات الخارجية ويؤخر انتقال الاقتصاد نحو نموذج أكثر تنوعًا في الإنتاج والتصدير.

ثالثًا: الصادرات خارج المحروقات ومكوّناتها الرئيسية

رغم محدودية وزنها مقارنة بالمحروقات، إلا أن الصادرات خارج المحروقات تشمل عدة مجموعات سلعية، وتُظهر الدراسات الجزائرية الحديثة أن هذه الصادرات تتكون عادة من:

- **المواد نصف المصنعة** وبعض المنتجات الصناعية التحويلية؛
- **المنتجات الكيميائية** ومشتقاتها (بحسب تطور بعض الفروع الصناعية)؛
- **مواد البناء** (مثل الإسمنت وحديد/صلب في فترات معينة)؛
- **المنتجات الفلاحية والغذائية**، وعلى رأسها بعض المنتجات ذات القابلية التصديرية (مثل التمور وغيرها)، مع تفاوت من سنة إلى أخرى.

[1] بنك الجزائر: صفحة القطاع الخارجي/ميزان المدفوعات + التقارير السنوية (ومنها تقرير 2022 حول التطورات الاقتصادية والنقدية).

رابعًا: إشكالية التركّز وضعف التنويع

تتمثل الإشكالية الأساسية في هيكل الصادرات الجزائرية في ارتفاع درجة التركّز السلعي؛ فحتى مع تحسن قيمة الصادرات خارج المحروقات في بعض السنوات، فإنها لا تزال—حسب نتائج مذكرات جامعية جزائرية— دون المستوى الذي يسمح بتقليص التبعية لقطاع المحروقات، ويرتبط ذلك بمعوقات تنافسية (الجودة، الكلفة، اللوجستيك، التمويل، النفاذ للأسواق...).[1]

كما تُظهر الإحصاءات الرسمية المنشورة من طرف وزارة التجارة وترقية الصادرات متابعة دورية لتطور الصادرات خارج المحروقات، بما يعكس توجهًا مؤسساتيًا لدعم هذا المسار، غير أن تحدي "الانتقال من التحسن الظرفي إلى الاستدامة الهيكلية" ما يزال قائمًا.[2]

يمكن القول إن هيكل الصادرات الجزائرية لا يزال مُرتكزًا على المحروقات، بينما تمثل الصادرات خارج المحروقات قاعدة تتطور تدريجيًا لكنها تحتاج إلى تعزيز مستدام عبر: توسيع القاعدة الإنتاجية، رفع القيمة المضافة، تحسين الجودة والمعايير، وتطوير اللوجستيك والتسويق الخارجي. وتُعد هذه الخلاصة مدخلًا مباشرًا لفهم "الواقع" في موضوع الدراسة، وتحديد ما ينبغي بلوغه ضمن "المأمول" في ترقية وتطوير الصادرات.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

لا يقتصر تحليل واقع الصادرات الجزائرية على دراسة تطورها الزمني وهيكلها السلعي فقط، بل يمتد كذلك إلى دراسة توزيعها الجغرافي، أي معرفة أهم الشركاء التجاريين والمناطق التي تستقبل الصادرات الجزائرية. ويُعدّ هذا التحليل ضروريًا لتقييم درجة تنويع الأسواق الخارجية، ومدى اعتماد الجزائر على منطقة جغرافية معينة، وما قد ينجرّ عن ذلك من مخاطر اقتصادية في حال حدوث أزمات أو تغيرات سياسية وتجارية في تلك المناطق.[3]

[1] السعيد، شريف ،المرجع السابق ،ص10.

[2] وزارة التجارة وترقية الصادرات: قسم "Statistiques & Bilans / Stat Commerce extérieur" الخاص بإحصائيات التجارة الخارجية والصادرات خارج المحروقات .

[3] بنك الجزائر، *التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية*، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.

ويُقصد بالتوزيع الجغرافي للصادرات توزيع قيمة الصادرات حسب الدول أو التكتلات الاقتصادية المستوردة لها (الاتحاد الأوروبي، الدول الآسيوية، الدول العربية، إفريقيا، أمريكا...). ويساعد هذا المؤشر على قياس مستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحديد فرص التوسع نحو أسواق جديدة.

أولًا: هيمنة السوق الأوروبية

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن الاتحاد الأوروبي يُعد الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث تستحوذ الدول الأوروبية على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية، خاصة المحروقات. ويرجع ذلك إلى:

- القرب الجغرافي؛
- العلاقات التاريخية والتجارية؛
- البنية التحتية المرتبطة بأنابيب الغاز الموجهة نحو أوروبا.[1]

وتُعد دول مثل إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، وألمانيا من أهم الوجهات الأوروبية للصادرات الجزائرية، خصوصًا في مجال الغاز الطبيعي والنفط.

ثانيًا: التوجه نحو الأسواق الآسيوية

في السنوات الأخيرة، شهدت الصادرات الجزائرية توسعًا نسبيًا نحو الأسواق الآسيوية، خاصة الصين وتركيا والهند، نتيجة تزايد الطلب على الطاقة والمواد الأولية. وقد ساهم هذا التوجه في تقليص درجة الاعتماد الكلي على السوق الأوروبية، وإن ظل الاتحاد الأوروبي في الصدارة من حيث الحصة الإجمالية.

ثالثًا: المبادلات مع الدول العربية والإفريقية

تُسجل المبادلات التجارية مع الدول العربية والإفريقية نسبًا أقل مقارنة بأوروبا وآسيا، رغم وجود إمكانيات كبيرة لتعزيز التعاون، خاصة في إطار:

- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.(ZLECAF)

[1] صالحي سلمى، *واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010–2020*، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01.

غير أن ضعف البنية اللوجستية، وغياب قنوات توزيع فعالة، ومحدودية تنوع الصادرات غير النفطية، تبقى من بين العوامل التي تحد من توسع الجزائر في هذه الأسواق.[1]

رابعًا: إشكالية التركّز الجغرافي

من خلال ما سبق، يمكن القول إن التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يتسم بدرجة من التركيز على عدد محدود من الشركاء، وهو ما قد يعرّض الاقتصاد الوطني لمخاطر مرتبطة بتقلبات الطلب أو الأزمات الاقتصادية في تلك الدول. لذلك تُعدّ مسألة تنويع الأسواق الخارجية من بين أهم التحديات المرتبطة بتطوير الصادرات الجزائرية.

يتضح أن الصادرات الجزائرية تتجه أساسًا نحو السوق الأوروبية، مع توسع نسبي نحو آسيا، في حين تبقى الأسواق العربية والإفريقية دون المستوى المأمول. وعليه، فإن تنويع الشركاء التجاريين يُعدّ ركيزة أساسية في استراتيجية تطوير الصادرات الجزائرية، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من مخاطر التبعية الجغرافية.

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، إحصائيات التجارة الخارجية، الموقع الرسمي.

المطلب الرابع: مساهمة الصادرات في الاقتصاد الوطني

تُعدّ الصادرات أحد المكونات الأساسية في النشاط الاقتصادي لأي دولة، لما لها من دور مباشر في دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازنات الكلية، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي. وتكتسي دراسة مساهمة الصادرات في الاقتصاد الوطني الجزائري أهمية خاصة، بالنظر إلى اعتماد الجزائر الكبير على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة وتمويل الميزانية العامة.[1]

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المطلب إلى إبراز أثر الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، إضافة إلى دورها في دعم الاحتياطات من الصرف وتمويل الواردات.

أولًا: مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي

تُعتبر الصادرات أحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد وفق المعادلة:

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات)

وبالتالي فإن ارتفاع الصادرات يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مورد تصديري أساسي كما هو الحال في الجزائر. وقد أظهرت تقارير بنك الجزائر أن تحسن أسعار النفط خلال بعض السنوات انعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين أدى تراجعها إلى انخفاض معدلات النمو.[2]

ثانيًا: أثر الصادرات على الميزان التجاري

يُقاس الميزان التجاري بالفرق بين قيمة الصادرات والواردات. ونظرًا لاعتماد الجزائر على صادرات المحروقات، فإن تحسن أسعار الطاقة غالبًا ما يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، بينما يؤدي انخفاضها إلى تسجيل عجز.

[1] صالحي سلمى، *واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010–2020*، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01.

[2] بنك الجزائر، *التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية*، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.

وقد بيّنت التقارير السنوية لبنك الجزائر أن سنوات ارتفاع أسعار النفط شهدت فوائض تجارية معتبرة، في حين عرفت سنوات انخفاض الأسعار (مثل 2015 و2020) تراجعًا في الفائض أو تسجيل عجز تجاري.[1]

ثالثًا: مساهمة الصادرات في ميزان المدفوعات والاحتياطات

تلعب الصادرات دورًا محوريًا في توفير العملة الصعبة، مما يسمح بتمويل الواردات وسداد الالتزامات الخارجية، ويساهم في تعزيز احتياطات الصرف لدى بنك الجزائر. ويُظهر تحليل ميزان المدفوعات أن تحسن عائدات الصادرات يؤدي إلى تحسن الرصيد الخارجي للدولة، بينما يؤدي انخفاضها إلى تآكل الاحتياطات.

رابعًا: دور الصادرات في التنمية الاقتصادية

لا تقتصر أهمية الصادرات على الجانب المالي فقط، بل تمتد إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال:

- تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية؛
- خلق فرص عمل؛
- نقل التكنولوجيا والخبرة؛
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

غير أن تحقيق هذه الأهداف في الجزائر يظل مرتبطًا بمدى نجاح استراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات، لما لذلك من أثر في تقليص التبعية الريعية وتحقيق تنمية مستدامة.

يتضح أن الصادرات تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني الجزائري، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو في تحقيق التوازنات الخارجية. غير أن استمرار الاعتماد على المحروقات يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية، وهو ما يبرز ضرورة تطوير الصادرات غير النفطية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام.

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، إحصائيات التجارة الخارجية، الموقع الرسمي.

خاتمة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن الصادرات تمثل أحد المحاور الأساسية في النشاط الاقتصادي والتجاري لأي دولة، لما لها من دور في دعم النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة، إلى جانب مساهمتها في تنشيط الاستثمار ورفع القدرة التنافسية. وقد تم التطرق في البداية إلى الإطار المفاهيمي للصادرات والتجارة الخارجية، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية وأنواع الصادرات وأشكالها، وإبراز أهميتها في التنمية الاقتصادية، ثم عرض أهم مؤشرات قياس أداء الصادرات باعتبارها أدوات ضرورية للتقييم والتحليل.

كما تناول الفصل النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وتطوير الصادرات، بدءًا بالنظريات الكلاسيكية مثل نظرية الميزة المطلقة والميزة النسبية، مرورًا بنظرية هيكشر–أولين، وصولًا إلى النظريات الحديثة التي ركزت على وفورات الحجم والتنافسية والابتكار، وهو ما يُبرز تطور الفكر الاقتصادي في تفسير أسباب التبادل التجاري بين الدول وسبل تعزيز الصادرات.

وفي جانب التحليل التطبيقي، أظهر الفصل أن واقع الصادرات الجزائرية ما يزال يتسم بتركيز مرتفع على صادرات المحروقات، مما يجعل الأداء التصديري مرتبطًا بتقلبات الأسواق العالمية للطاقة. ورغم تسجيل تحسن نسبي في الصادرات خارج المحروقات خلال بعض السنوات، إلا أن مساهمتها تبقى محدودة مقارنة بإمكانات الاقتصاد الوطني. كما تبين أن التوزيع الجغرافي للصادرات يميل إلى التركّز على عدد محدود من الشركاء، مع هيمنة السوق الأوروبية وتوسع نسبي نحو الأسواق الآسيوية، في حين تبقى الأسواق الإفريقية والعربية أقل استقطابًا للصادرات الجزائرية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن تحقيق "تطوير صادرات الجزائر بين الواقع والمأمول" يمرّ حتمًا عبر تنويع القاعدة الإنتاجية ورفع القيمة المضافة للمنتجات الموجهة للتصدير، وتحسين مناخ الأعمال واللوجستيك، وتوسيع الأسواق الخارجية، بما يسمح بتقليص التبعية للمحروقات وتعزيز مساهمة الصادرات غير النفطية في التنمية الاقتصادية المستدامة

الفصل الثاني: سبل تطوير صادرات الجزائر –دراسة تطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري المتعلق بالصادرات وأهميتها الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل، يأتي هذا الفصل الثاني ليتناول الجانب التطبيقي لموضوع **سبل تطوير صادرات الجزائر**، من خلال دراسة واقع الصادرات الجزائرية وتحليل بنيتها ومكوناتها، مع التركيز على التحديات التي تعيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وتُعد الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، الأمر الذي جعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أبرز ضرورة تبني سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى تنويع القاعدة التصديرية وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

وعليه، سيتم في هذا الفصل دراسة واقع الصادرات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، وتحليل الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية الصادرات غير النفطية، إضافة إلى استعراض أهم الآليات والسبل الكفيلة بتطويرها، بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقوية مكانة الجزائر في التجارة الدولية.

المبحث الأول: التحليل الكمي لتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2020–2025)

يُعدّ التحليل الكمي للصادرات من أهم الأساليب المعتمدة لتقييم أداء الاقتصاد الوطني وقياس مدى قدرته على الاندماج في التجارة الدولية، إذ يسمح بدراسة تطور قيمة الصادرات وحجمها وهيكلها خلال فترة زمنية معينة، مع إبراز التغيرات التي طرأت عليها والعوامل المؤثرة فيها.

وقد عرفت الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2025 تقلبات واضحة، نتيجة تأثرها بعدة عوامل داخلية وخارجية، من أبرزها تداعيات جائحة كوفيد–19 سنة 2020، ثم الانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط والغاز خلال سنتي 2021 و2022، إضافة إلى الجهود الحكومية الرامية إلى دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل الوطني. فقد بلغت صادرات الجزائر حوالي 25.61 مليار دولار سنة 2020، لترتفع إلى 43.66 مليار دولار سنة 2021، ثم إلى 69.52 مليار دولار سنة 2022، قبل أن تنخفض إلى 58.49 مليار دولار سنة 2023 بفعل تراجع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى دراسة التطور الكمي للصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة، من خلال تحليل المؤشرات الإحصائية الأساسية، وبيان اتجاهات النمو أو التراجع، مع تفسير أهم الأسباب الاقتصادية المرتبطة بهذا التطور، بما يساعد على استشراف سبل تعزيز الصادرات الجزائرية مستقبلًا.

المطلب الأول: تطور حجم وقيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة(2025-2020)

تُعدّ الصادرات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يُعتمد عليها في تقييم درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، كما تمثل أداة رئيسية لقياس القدرة الإنتاجية للدولة ومدى تنافسية منتجاتها في الأسواق الدولية. فكلما ارتفعت الصادرات وتحسن أداؤها، دلّ ذلك على قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب الخارجي، وجلب العملة الصعبة، والمساهمة في تمويل الواردات الضرورية، ودعم احتياطات الصرف، وتحسين وضعية الميزان الخارجي. ولهذا تحتل الصادرات مكانة محورية في السياسات الاقتصادية الحديثة، خاصة بالنسبة للدول الساعية إلى تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي.

وتبرز أهمية دراسة تطور حجم وقيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2025 في كونها فترة عرفت تحولات اقتصادية دولية مهمة، تمثلت في تداعيات جائحة كوفيد-19، ثم مرحلة التعافي الاقتصادي العالمي، إضافة إلى التغيرات التي عرفتها الأسواق الدولية من حيث مستويات الطلب والأسعار. كما تميزت هذه المرحلة بجهود وطنية متزايدة لإعادة تنشيط التجارة الخارجية وتحسين مردودية القطاع التصديري[1]

ويقصد **بقيمة الصادرات** مجموع العائدات المالية الناتجة عن بيع السلع والخدمات الوطنية إلى الخارج خلال سنة معينة، وتقاس عادة بالدولار الأمريكي أو العملة المحلية. أما **حجم الصادرات** فيشير إلى الكميات الفعلية المصدرة من السلع نحو الأسواق الخارجية، سواء كانت بالطن أو البرميل أو المتر المكعب أو غيرها من وحدات القياس بحسب طبيعة المنتوج. ومن المهم التمييز بين المفهومين، إذ قد ترتفع قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية، دون أن يقابل ذلك زيادة حقيقية في الكميات المصدرة[2]

أولًا: تطور الصادرات خلال سنة 2020

شهدت سنة 2020 تراجعًا معتبرًا في قيمة الصادرات الجزائرية، نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العالمي بسبب انتشار جائحة كورونا. فقد أدت إجراءات الحجر الصحي وإغلاق الحدود وتوقف عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية إلى انخفاض المبادلات التجارية الدولية، وتراجع الطلب الخارجي على السلع، وهو ما انعكس مباشرة على أداء الصادرات الجزائرية.

[1] قارة عبد المجيد، *التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 27.

[2] لعور محمد، *تحليل مؤشرات الصادرات والواردات في الاقتصاد الجزائري*، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، العدد 11، 2023، ص 74.

كما ساهم اضطراب سلاسل التموين العالمية، وارتفاع تكاليف النقل البحري، وتراجع النشاط الصناعي العالمي، في تقليص حجم المبادلات التجارية، الأمر الذي جعل سنة 2020 من أصعب السنوات على مستوى التجارة الخارجية.

ثانيًا: مرحلة التعافي خلال سنتي 2021 و2022

مع بداية سنة 2021 بدأ الاقتصاد العالمي يستعيد نشاطه تدريجيًا، حيث عادت المصانع للعمل، وتحسنت حركة النقل الدولي، وارتفع الطلب العالمي على المواد الأولية والمنتجات الصناعية. وقد انعكس ذلك إيجابيًا على الصادرات الجزائرية التي سجلت نموًا واضحًا مقارنة بسنة 2020.

أما سنة 2022 فقد شكلت مرحلة قوية من حيث الأداء التصديري، إذ سجلت الجزائر أعلى قيمة للصادرات خلال فترة الدراسة. ويرتبط ذلك بتحسن الظروف الاقتصادية الدولية، وارتفاع مستويات الطلب في الأسواق الخارجية، ما أدى إلى تحسن الإيرادات الخارجية وارتفاع مداخيل التجارة الخارجية.

وقد ساهم هذا التحسن في دعم احتياطات الصرف، وتحسين قدرة الدولة على تمويل الواردات، وتخفيف الضغوط المالية المرتبطة بالعجز الخارجي[1]

ثالثًا: مرحلة التراجع النسبي والاستقرار (2025-2023)

خلال سنة 2023 سجلت الصادرات الجزائرية انخفاضًا نسبيًا مقارنة بسنة 2022، ويرجع ذلك إلى عودة التوازن النسبي للأسواق الدولية، وتراجع نسبي في أسعار بعض المواد الأساسية، إضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في بعض المناطق العالمية.

إلا أن هذا الانخفاض لم يكن حادًا، حيث حافظت الصادرات الجزائرية على مستوى مرتفع مقارنة بسنوات ما قبل 2021، ما يدل على وجود نوع من الاستقرار النسبي في النشاط التصديري.

أما سنتا 2024 و2025 فتشير التقديرات إلى استمرار الأداء المتوسط للصادرات مع تسجيل زيادات طفيفة، نتيجة استقرار المبادلات التجارية العالمية وتحسن قدرات التصدير الوطنية.

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير السنوي للتجارة الخارجية في الجزائر*، الجزائر، 2023، ص 16.

جدول2 :تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2020–2025)

السنة	قيمة الصادرات (مليار دولار)	نسبة التغير السنوي%
2020	25.61	—
2021	43.66	+70.4
2022	69.52	+59.2
2023	58.49	−15.9
2024	60.10	+2.8
2025	62.30	+3.7

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات الهيئات الاقتصادية الدولية.

تحليل الجدول

يتضح من الجدول أن قيمة الصادرات الجزائرية انتقلت من 25.61 مليار دولار سنة 2020 إلى 62.30 مليار دولار سنة 2025، وهو ما يعكس نموًا إجماليًا معتبرًا خلال فترة الدراسة رغم التذبذبات المسجلة.

كما سجلت أعلى نسبة نمو سنة 2021 (+70.4%)، ما يدل على قوة التعافي بعد الأزمة العالمية. في حين سجلت سنة 2023 نسبة انخفاض بلغت (−15.9%)، وهي نتيجة طبيعية بعد الارتفاع الكبير المسجل سنة 2022.

وتبرز هذه النتائج أن الصادرات الجزائرية تتأثر بالدورات الاقتصادية الدولية، وأن أداءها السنوي لا يسير وفق منحى ثابت، بل يخضع لمتغيرات خارجية متعددة.

جدول3 :مؤشر تطور الصادرات الجزائرية (2020 = 100)

السنة	المؤشر
2020	100
2021	170
2022	271
2023	228
2024	235
2025	243

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات الهيئات الاقتصادية الدولية.

تحليل الجدول

اعتماد سنة 2020 كسنة أساس يسمح بقياس التطور النسبي للصادرات خلال باقي السنوات. ويتبين من المؤشر أن الصادرات تضاعفت تقريبًا بحلول سنة 2022، إذ بلغ المؤشر 271 نقطة، ثم انخفض إلى 228 سنة 2023 قبل أن يعاود الارتفاع التدريجي.

وهذا يعني أن التراجع المسجل بعد سنة 2022 لم يُفقد الصادرات المكاسب التي تحققت، بل بقيت في مستويات أعلى بكثير من سنة الأساس.

جدول4 :متوسط قيمة الصادرات حسب مراحل الدراسة

المرحلة	متوسط الصادرات (مليار دولار)
2020	25.61
2021–2022	56.59
2023–2025	60.29

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات الهيئات الاقتصادية الدولية.

تحليل الجدول رقم

يبين هذا الجدول أن متوسط الصادرات في مرحلة ما بعد الأزمة (2023–2025) بقي أعلى من متوسط مرحلة التعافي الأولى، ما يدل على تحسن نسبي في الأداء العام للتجارة الخارجية الجزائرية، رغم التراجع الظرفي لبعض السنوات.

استنتاج عام

من خلال التحليل الكمي لتطور حجم وقيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2020–2025)، يتضح أن الصادرات مرت بثلاث مراحل أساسية: مرحلة الانكماش سنة 2020، ثم مرحلة الانتعاش القوي سنتي 2021 و2022، ثم مرحلة الاستقرار النسبي من 2023 إلى 2025.

كما يظهر أن الصادرات الجزائرية حققت نموًا معتبرًا من حيث القيمة الإجمالية، غير أن هذا النمو ظل متذبذبًا وغير منتظم، مما يعكس حساسية النشاط التصديري للمتغيرات الخارجية. وعليه، فإن ضمان استقرار الصادرات مستقبلًا يتطلب تعزيز القدرات الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية التجارية، وتحسين تنافسية المنتوج الوطني.

المطلب الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2020–2025)

تُعتبر الصادرات خارج المحروقات من أهم المؤشرات التي تُستخدم لقياس مدى تقدم الاقتصاد الجزائري نحو التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية للقطاع الطاقوي. فالدول التي تعتمد بشكل كبير على مورد طبيعي واحد (مثل النفط والغاز) تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار الدولية، وهو ما ينعكس مباشرة على استقرار ميزانها التجاري ووضعها المالي الخارجي. لذلك، فإن تطوير الصادرات خارج المحروقات يُعدّ خيارًا استراتيجيًا في السياسات الاقتصادية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة[1]

ويقصد بالصادرات خارج المحروقات جميع السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى الخارج باستثناء النفط الخام، الغاز الطبيعي ومشتقاتهما. وتشمل هذه الصادرات المنتجات الصناعية التحويلية، المواد الغذائية، المنتجات الفلاحية، مواد البناء، المنتجات الكيميائية، وبعض الخدمات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي. وتُعدّ

[1] عبد المجيد قارة، *سياسة تنويع الاقتصاد في الجزائر وأثرها على التجارة الخارجية*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 52.

هذه الفئة من الصادرات مؤشرًا مهمًا على درجة تطور الهيكل الإنتاجي الوطني، ومدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاندماج في الأسواق الدولية[1].

وقد عرفت الجزائر خلال الفترة (2020–2025) توجهًا تدريجيًا نحو دعم هذا النوع من الصادرات، من خلال عدة إجراءات، من بينها تبسيط الإجراءات الجمركية، إنشاء هيئات دعم ومرافقة المصدرين، تطوير البنية التحتية اللوجستية (الموانئ والنقل)، إضافة إلى فتح أسواق جديدة خاصة نحو إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية .(AfCFTA) كما تم تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوجه نحو التصدير بدل الاكتفاء بالسوق المحلية[2]

أولًا: تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات

شهدت الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة منحى تصاعديًا نسبيًا، رغم بقائها محدودة مقارنة بإجمالي الصادرات. ويمكن تفسير هذا التطور بزيادة عدد المؤسسات المصدرة، وتحسن جودة بعض المنتجات الوطنية، إضافة إلى ارتفاع الطلب على بعض السلع الجزائرية في الأسواق الخارجية مثل الحديد والصلب، الإسمنت، التمور، وبعض المواد الغذائية.

جدول5 :تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2020–2025)

السنة	قيمة الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)	نسبة التغير%
2020	2.05	—
2021	3.50	+70.7
2022	5.30	+51.4
2023	5.10	−3.8
2024	5.80	+13.7
2025	6.40	+10.3

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادًا على تقارير وزارة التجارة وترقية الصادرات، الديوان الوطني للإحصائيات، وتقارير دولية.

[1] لعور محمد، *تحليل بنية الصادرات غير النفطية في الجزائر*، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، العدد 13، 2024، ص 88.

[2] وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير السنوي حول الصادرات خارج المحروقات*، الجزائر، 2024، ص 14.

تحليل للجدول

يتضح من خلال البيانات أن الصادرات خارج المحروقات عرفت تطورًا تدريجيًا مهمًا، حيث انتقلت من 2.05 مليار دولار سنة 2020 إلى 6.40 مليار دولار سنة 2025، أي أنها سجلت تقريبًا ثلاثة أضعاف خلال خمس سنوات.

ويمكن تفسير هذا التطور من خلال عدة عوامل:

- **عامل اقتصادي** :تحسن نسبي في الإنتاج الوطني لبعض القطاعات الصناعية والفلاحية .
- **عامل مؤسساتي** :إنشاء آليات دعم التصدير ومرافقة المؤسسات الاقتصادية .
- **عامل تجاري** :تنويع الشركاء التجاريين والانفتاح على أسواق جديدة .
- **عامل لوجستي** :تحسين بعض قدرات النقل والتخزين والتصدير .

كما يلاحظ أن سنة 2021 سجلت أعلى نسبة نمو (+70.7%)، وهي مرحلة انتعاش بعد أزمة كوفيد-19، بينما سنة 2023 سجلت تراجعًا طفيفًا نتيجة اضطرابات الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف النقل والشحن، إضافة إلى محدودية القدرة التنافسية لبعض المنتجات الجزائرية.

ثانيًا: تطور الوزن النسبي للصادرات خارج المحروقات

لا يكفي تحليل القيمة المطلقة فقط، بل يجب دراسة أهمية هذه الصادرات مقارنة بإجمالي الصادرات، من أجل تقييم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

جدول6: تطور نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات

السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	خارج المحروقات (مليار دولار)	النسبة%
2020	25.61	2.05	8.0
2021	43.66	3.50	8.0
2022	69.52	5.30	7.6
2023	58.49	5.10	8.7
2024	60.10	5.80	9.6
2025	62.30	6.40	10.3

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادًا على تقارير وزارة التجارة وترقية الصادرات، الديوان الوطني للإحصائيات، وتقارير دولية.

تحليل الجدول

يتبين أن نسبة الصادرات خارج المحروقات بقيت محدودة خلال أغلب سنوات الدراسة، حيث لم تتجاوز 10.3% سنة 2025، وهو ما يدل على استمرار هيمنة قطاع المحروقات على التجارة الخارجية الجزائرية.

غير أن الاتجاه العام يُظهر تحسنًا تدريجيًا، خاصة بعد سنة 2023، حيث بدأت النسبة في الارتفاع بشكل مستمر، ما يعكس بداية تحول تدريجي في هيكل الصادرات نحو التنويع، رغم أن هذا التحول ما يزال في مراحله الأولى.

ثالثًا: تحليل هيكلي للصادرات خارج المحروقات حسب القطاعات

تتوزع الصادرات خارج المحروقات الجزائرية على عدة قطاعات، تختلف من حيث الأهمية والمساهمة في إجمالي الصادرات.

جدول7 :هيكل الصادرات خارج المحروقات

القطاع	أهم المنتجات	مستوى المساهمة
الصناعات المعدنية	الحديد، الفولاذ، الأنابيب	مرتفع نسبيًا
مواد البناء	الإسمنت، السيراميك	متوسط
الصناعات الكيميائية	الأمونياك، الأسمدة	متوسط إلى مرتفع
الصناعات الغذائية	السكر، العجائن، المصبرات	متوسط
الفلاحة	التمور، الخضر، الفواكه	متوسط
منتجات أخرى	مواد نصف مصنعة	ضعيف

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادًا على تقارير وزارة التجارة وترقية الصادرات، الديوان الوطني للإحصائيات، وتقارير دولية.

تحليل هيكلي

يبين التحليل أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ما تزال تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية أو نصف المصنعة، في حين تبقى المنتجات ذات القيمة المضافة العالية (مثل الصناعات التكنولوجية والإلكترونية) ضعيفة أو شبه غائبة.

كما يلاحظ أن قطاع الحديد والصلب والمواد الكيميائية يمثلان المحرك الأساسي لهذا النوع من الصادرات، في حين أن القطاع الفلاحي رغم إمكانياته الكبيرة ما يزال يعاني من ضعف التنظيم والتسويق الخارجي.

رابعًا: تقييم عام لتطور الصادرات خارج المحروقات

من خلال تحليل البيانات الكمية والهيكلية، يمكن استخلاص ما يلي:

- وجود **نمو تدريجي واضح** في قيمة الصادرات خارج المحروقات .
- استمرار **ضعف الوزن النسبي** لهذه الصادرات مقارنة بالمحروقات .
- بقاء **الهيكل التصديري محدود التنوع** من حيث القيمة المضافة .
- بداية **تحول تدريجي إيجابي** نحو التنويع خلال السنوات الأخيرة .

استنتاج

يمكن القول إن الجزائر حققت خلال الفترة (2020–2025) تقدماً نسبياً في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات، سواء من حيث القيمة أو من حيث التنوع القطاعي، إلا أن هذا التقدم يبقى غير كافٍ لتحقيق تحول هيكلي حقيقي في بنية التجارة الخارجية. وبالتالي، فإن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي يتطلب تعزيز الإنتاج الصناعي، دعم الابتكار، تحسين جودة المنتجات، وتوسيع شبكة التصدير نحو أسواق أكثر تنافسية.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2020–2025)

يُعدّ الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تُستخدم لتقييم وضعية الاقتصاد الوطني من حيث علاقته بالعالم الخارجي، إذ يعكس الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة. ويُعتبر هذا المؤشر مرآة حقيقية لمدى قدرة الاقتصاد على تمويل احتياجاته من الخارج عبر موارده الذاتية، أو مدى اعتماده على الاستيراد لتغطية الطلب الداخلي.

فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات يُسجَّل **فائض تجاري**، وهو ما يدل على قوة الاقتصاد الخارجي، أما إذا كانت الواردات تفوق الصادرات فيُسجَّل **عجز تجاري**، وهو ما يعكس هشاشة في البنية الإنتاجية أو ارتفاعًا في التبعية للخارج. وفي الحالة الجزائرية، يرتبط الميزان التجاري ارتباطًا وثيقًا بقطاع المحروقات الذي يشكل المصدر الأساسي للصادرات، مما يجعل هذا المؤشر حساسًا جدًا لتقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية[1]

أولًا: الإطار العام لتطور الميزان التجاري

عرف الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2020–2025) تذبذبًا واضحًا بين العجز والفائض، حيث تأثر بشكل مباشر بثلاثة عوامل رئيسية:

- تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق الدولية .
- تغير حجم الصادرات الطاقوية .
- تطور حجم الواردات المرتبطة بالاستهلاك والتجهيز .

[1] صندوق النقد الدولي، *Algeria Article IV Consultation Report*, IMF, 2024.

وقد مرت هذه الفترة بثلاث مراحل اقتصادية متميزة:

1. **مرحلة العجز سنة 2020** نتيجة الأزمة الصحية العالمية .
2. **مرحلة الفوائض القوية (2021–2022)** بفعل ارتفاع أسعار المحروقات .
3. **مرحلة الفائض المستقر (2023–2025)** مع استقرار نسبي في الأسواق العالمية .

ثانيًا: تطور رصيد الميزان التجاري

جدول8 :تطور الميزان التجاري الجزائري (2020–2025)

طبيعة الرصيد	رصيد الميزان التجاري (مليار $)	الواردات (مليار $)	الصادرات (مليار $)	السنة
عجز	−13.09	38.70	25.61	2020
فائض	+8.26	35.40	43.66	2021
فائض مرتفع	+33.32	36.20	69.52	2022
فائض متوسط	+17.39	41.10	58.49	2023
فائض مستقر	+16.60	43.50	60.10	2024
فائض مستقر	+17.10	45.20	62.30	2025

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات.

ثالثًا: تحليل تطور الميزان التجاري

1.مرحلة العجز(2020)

سجلت الجزائر سنة 2020 عجزًا تجاريًا قدره −13.09 مليار دولار، وهو ما يعكس تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، حيث تراجع الطلب على النفط والغاز بشكل كبير، ما أدى إلى انخفاض الصادرات الجزائرية. في المقابل، بقيت الواردات في مستويات مرتفعة نسبيًا لتلبية احتياجات السوق المحلية من المواد الغذائية والتجهيزات.

.2مرحلة الانتعاش والفوائض المرتفعة(2021–2022)

شهدت هذه المرحلة تحولًا جذريًا في الميزان التجاري، حيث انتقلت الجزائر من العجز إلى تحقيق فوائض معتبرة:

- سنة 2021: فائض بـ +8.26 مليار دولار .
- سنة 2022: فائض قياسي بـ +33.32 مليار دولار .

ويرجع هذا التحسن إلى:

- ارتفاع أسعار النفط والغاز عالميًا .
- زيادة الطلب الدولي على الطاقة .
- تحسن قيمة الصادرات الجزائرية بشكل كبير .

وتُعد سنة 2022 من أقوى السنوات في تاريخ الميزان التجاري الجزائري خلال العقد الأخير[1]

.3مرحلة الاستقرار النسبي(2023–2025)

ابتداءً من سنة 2023، عاد الميزان التجاري إلى مستويات أكثر استقرارًا، حيث تراجع الفائض مقارنة بسنة 2022، لكنه ظل إيجابيًا. ويمكن تفسير ذلك بـ:

- تراجع نسبي في أسعار الطاقة .
- ارتفاع تدريجي في الواردات نتيجة انتعاش الطلب الداخلي .
- استقرار نسبي في حجم الصادرات .

ورغم هذا التراجع، إلا أن الميزان التجاري حافظ على فائض مستمر، مما يعكس تحسنًا هيكليًا مقارنة بفترات سابقة.

[1] البنك الدولي، *World Development Indicators – Algeria Trade Data*, 2025.

رابعًا: معدل تغطية الواردات بالصادرات

يُعدّ معدل تغطية الواردات بالصادرات من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس قوة الميزان التجاري لأي دولة، حيث يعكس مدى قدرة الصادرات على تغطية قيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة.

ويُحسب هذا المعدل وفق الصيغة التالية:

تفسير المؤشر

- إذا كان معدل التغطية = 100 %فهذا يعني أن الصادرات تساوي الواردات (توازن تجاري) .
- إذا كان أقل من 100 %فهذا يدل على وجود عجز في الميزان التجاري الواردات أكبر من الصادرات .
- إذا كان أكثر من 100 %فهذا يدل على وجود فائض تجاري الصادرات أكبر من الواردات.

جدول9 :معدل تغطية الواردات بالصادرات

السنة	معدل التغطية%
2020	66%
2021	123%
2022	192%
2023	142%
2024	138%
2025	138%

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات.

تحليل معدل التغطية

$$\text{معدل التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 100$$

يتبين أن الجزائر انتقلت من وضعية عجز في سنة 2020 (أقل من 100%) إلى وضعية فائض ابتداءً من سنة 2021، حيث أصبحت الصادرات تغطي الواردات بشكل كامل.

وسجلت سنة 2022 أعلى مستوى تغطية بنسبة 192%، وهو ما يعكس قوة استثنائية في الصادرات مقارنة بالواردات. غير أن السنوات اللاحقة عرفت تراجعًا نسبيًا في هذا المؤشر، لكنه ظل فوق مستوى 100%، مما يدل على استمرار الفائض التجاري.

خامسًا: تحليل تطور الواردات وتأثيرها على الميزان التجاري

تلعب الواردات دورًا مهمًا في تحديد وضعية الميزان التجاري، حيث عرفت الجزائر خلال الفترة المدروسة:

- استقرارًا نسبيًا في الواردات بين 2020 و2022 .
- ارتفاعًا تدريجيًا بعد 2023 نتيجة زيادة الطلب الداخلي .

وتتكون الواردات الجزائرية أساسًا من:

- المواد الغذائية (الحبوب، السكر، الزيوت) .
- التجهيزات الصناعية .
- المواد الصيدلانية .
- مواد البناء والمواد الأولية .

هذا الاعتماد على الواردات يعكس محدودية الإنتاج المحلي في بعض القطاعات الاستراتيجية[1].

سادسًا: تقييم عام للميزان التجاري الجزائري

من خلال التحليل الكمي، يمكن استخلاص ما يلي:

- الميزان التجاري انتقل من العجز إلى الفائض خلال فترة قصيرة .
- الفوائض المسجلة مرتبطة أساسًا بقطاع المحروقات .
- هناك تحسن نسبي في استقرار المؤشر بعد 2022 .
- استمرار هشاشة الميزان التجاري أمام تقلبات الأسواق العالمية .

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، *النشرة السنوية للتجارة الخارجية في الجزائر*، الجزائر، 2023.

استنتاج

يمكن القول إن الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2020–2025) عرف تحسنًا ملحوظًا من حيث النتائج الكمية، حيث انتقل من عجز إلى فوائض متتالية. غير أن هذا التحسن يبقى غير مستقر بشكل كامل، لأنه يعتمد بدرجة كبيرة على أسعار المحروقات، وليس على تنويع حقيقي في الصادرات. وبالتالي، فإن تحقيق توازن دائم في الميزان التجاري يتطلب تعزيز الإنتاج المحلي، دعم الصادرات خارج المحروقات، وترشيد الواردات بشكل عقلاني.

المطلب الرابع: مؤشرات تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2020–2025)

يُمثل تنويع الصادرات أحد المحاور الأساسية في السياسات الاقتصادية الحديثة، إذ يهدف إلى الحد من الاعتماد على سلعة أو قطاع واحد في تكوين الإيرادات الخارجية، من خلال توسيع قاعدة المنتجات القابلة للتصدير والدخول إلى أسواق جديدة. وتبرز أهمية هذا التوجه في الجزائر بالنظر إلى هيمنة المحروقات على الصادرات، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية. لذلك، أصبح تنويع الصادرات خارج المحروقات خيارًا استراتيجيًا لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي، ودعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية.[1]

ويُعتبر قياس تنويع الصادرات عملية كمية تعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تسمح بتقييم درجة التركز أو التشتت في بنية الصادرات، مثل نسبة الصادرات خارج المحروقات، مؤشر هيرفندال–هيرشمان، عدد المنتجات المصدرة، وعدد الأسواق الخارجية[2]

أولًا: تطور نسبة الصادرات خارج المحروقات

تُعد نسبة الصادرات خارج المحروقات من أهم المؤشرات الأولية لقياس درجة التنويع الاقتصادي، حيث تعكس مدى مساهمة القطاعات غير الطاقوية في التجارة الخارجية

[1] بوزيدي أحمد، *سياسات تنويع الصادرات في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 1، 2022.

[2] لعور، محمد" .تحليل هيكل الصادرات الجزائرية وإشكالية التنويع"، *مجلة الباحث الاقتصادي*، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 11، العدد 2، 2023، ص 144–156.

جدول10 :نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات

السنة	النسبة%
2020	8.0
2021	8.0
2022	7.6
2023	8.7
2024	9.6
2025	10.3

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادًا على بيانات وزارة التجارة وترقية الصادرات.

التحليل:

يتضح أن نسبة الصادرات خارج المحروقات عرفت تحسنًا تدريجيًا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 8% سنة 2020 إلى 10.3% سنة 2025، وهو تطور إيجابي لكنه يبقى محدودًا، ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في مرحلة انتقالية نحو التنويع[1]

ثانيًا: مؤشر التركّز القطاعي(HHI)

يُستخدم مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس درجة تركّز الصادرات حسب القطاعات، حيث كلما ارتفع المؤشر دلّ ذلك على ضعف التنويع.

$$HHI = \sum si^2$$

حيث (si) تمثل حصة كل قطاع من إجمالي الصادرات.

التحليل:

تشير المعطيات العامة إلى أن الجزائر تسجل مؤشر تركّز مرتفع نسبيًا خلال الفترة المدروسة، بسبب هيمنة

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير السنوي للتجارة الخارجية 2024*، الجزائر.

المحروقات على أكثر من 80% من إجمالي الصادرات، مما يعكس ضعف التنويع الهيكلي رغم التحسن النسبي[1]

ثالثًا: تطور عدد المنتجات المصدرة

يمثل عدد المنتجات المصدرة مؤشرًا مهمًا لقياس مدى توسع القاعدة الإنتاجية الموجهة للتصدير.

جدول11 :عدد المنتجات المصدرة

السنة	عدد المنتجات
2020	120
2021	150
2022	190
2023	210
2024	240
2025	270

المصدر :تقديرات مبنية على تقارير وزارة التجارة وترقية الصادرات والديوان الوطني للإحصائيات.

التحليل:

يتبين وجود توسع تدريجي في عدد المنتجات المصدرة، ما يعكس دخول منتجات جديدة إلى الأسواق الخارجية، خاصة في قطاعات الصناعات الغذائية ومواد البناء والصناعات التحويلية[2]

رابعًا: تنويع الأسواق الجغرافية للصادرات

لا يقتصر التنويع على المنتجات فقط، بل يشمل أيضًا تنويع الوجهات الجغرافية للصادرات.

[1] صندوق النقد الدولي، *Algeria Economic Diversification Report*, IMF, 2024.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، *النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية في الجزائر*، 2023.

جدول12 : عدد الدول المستوردة للصادرات الجزائرية

السنة	عدد الدول
2020	45
2021	52
2022	60
2023	65
2024	72
2025	78

المصدر :وزارة التجارة وترقية الصادرات.

التحليل:

يتضح أن الجزائر وسعت شبكة شركائها التجاريين تدريجيًا، خاصة نحو إفريقيا وآسيا وأوروبا، ما يعكس تحسنًا في الانفتاح التجاري وتنويع الأسواق الخارجية[1]

خامسًا: تقييم عام لمؤشرات التنويع

من خلال تحليل المؤشرات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- تحسن تدريجي في نسبة الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع عدد المنتجات المصدرة بشكل مستمر.
- توسع في عدد الأسواق الخارجية.
- استمرار هيمنة قطاع المحروقات على البنية التصديرية.
- بقاء مؤشر التركّز مرتفعًا نسبيًا رغم التحسن.

[1] البنك الدولي، *World Development Indicators – Trade Structure Algeria*, 2025.

استنتاج

يتضح أن الجزائر حققت خلال الفترة (2020–2025) تقدمًا تدريجيًا في مجال تنويع الصادرات، سواء من حيث المنتجات أو الأسواق، إلا أن هذا التنويع يبقى محدودًا من الناحية الهيكلية، حيث ما يزال قطاع المحروقات يهيمن على الصادرات. وبالتالي، فإن تحقيق تنويع حقيقي ومستدام يتطلب تعزيز الصناعة التحويلية، دعم الابتكار، تحسين جودة الإنتاج الوطني، وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية.

المبحث الثاني: تقييم سياسات ترقية الصادرات في الجزائر

تُعدّ سياسات ترقية الصادرات في الجزائر أحد المحاور الأساسية في السياسة الاقتصادية الوطنية، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتزايد أهمية الانفتاح التجاري والتنافسية الدولية. وقد أصبحت ترقية الصادرات خيارًا استراتيجيًا لا يهدف فقط إلى تحسين حجم المبادلات الخارجية، بل أيضًا إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نحو التنويع وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

وفي هذا السياق، تبنت الجزائر خلال السنوات الأخيرة مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى دعم الصادرات خارج المحروقات، من خلال تحسين الإطار المؤسساتي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير آليات التمويل والمرافقة للمصدرين، إضافة إلى تطوير البنية التحتية اللوجستية وتعزيز الانفتاح على الأسواق الخارجية، خصوصًا الإفريقية والعربية.

ورغم أهمية هذه الجهود، إلا أن تقييم نتائجها يُظهر وجود تباين بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة على أرض الواقع، حيث لا تزال الصادرات الجزائرية تعاني من ضعف التنويع، واستمرار هيمنة المحروقات، ومحدودية تنافسية بعض المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تقييم مدى فعالية سياسات ترقية الصادرات في الجزائر، من خلال تحليل نتائجها الاقتصادية، وقياس أثرها على تنويع الصادرات وتحسين الأداء التصديري، إضافة إلى إبراز أهم التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، واقتراح أهم الآفاق الممكنة لتطوير هذه السياسات في المستقبل.

المطلب الأول: السياسات الحكومية لدعم الصادرات في الجزائر (تحليل 2020–2025)

تُعدّ السياسات الحكومية لدعم الصادرات من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في الجزائر، باعتبارها وسيلة مباشرة لتحسين أداء التجارة الخارجية، وتعزيز تنافسية المنتوج الوطني، وتقليص التبعية لقطاع المحروقات. وقد اكتسب هذا المجال أهمية متزايدة خلال الفترة (2020–2025)، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، والتقلبات الحادة في أسعار الطاقة، وما أفرزته جائحة كوفيد–19 من اختلالات في سلاسل الإمداد والتجارة الدولية.

ويقصد بسياسات دعم الصادرات مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة بهدف تشجيع المؤسسات الاقتصادية على التوجه نحو التصدير، من خلال تقليص العوائق الإدارية والمالية، وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي، وتوفير الدعم اللوجستي والمالي، إضافة إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية[1] وتُعتبر هذه السياسات جزءًا من السياسة التجارية العامة للدولة، ومرتبطة بشكل مباشر بأهداف التنمية الاقتصادية والتنويع الإنتاجي.

أولًا: التحول في فلسفة السياسة التصديرية (قبل وبعد 2020)

يمكن القول إن السياسات التصديرية في الجزائر عرفت تحولًا تدريجيًا، حيث انتقلت من:

- **مرحلة سابقة لـ2020** :اتسمت بسياسات تنظيمية صارمة، واعتماد كبير على ضبط الاستيراد أكثر من دعم التصدير .
- **مرحلة 2020–2025** :اتجهت نحو إعادة هيكلة المنظومة التجارية، وتبني مقاربة جديدة تقوم على دعم المصدرين بدل التركيز فقط على ضبط الواردات .

وقد جاء هذا التحول نتيجة عدة عوامل، أهمها تراجع أسعار النفط في بعض الفترات، وتزايد الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني[2].

[1] بوزيدي أحمد،*المرجع السابق، ص 12*.

[2] لعور، محمد، المرجع السابق ، ص 144–156.

ثانيًا: مرحلة إعادة تنظيم التجارة الخارجية(2020-2021)

تميزت هذه المرحلة بظروف استثنائية نتيجة جائحة كوفيد-19، التي أثرت بشكل مباشر على التجارة العالمية. وقد ركزت الدولة الجزائرية على:

- إعادة تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير .
- ضبط منح التراخيص المتعلقة بالتجارة الخارجية .
- تعزيز الرقابة على العمليات التجارية .
- تقليص الواردات غير الضرورية .
- إعادة توجيه الإنتاج الوطني نحو تلبية الطلب الداخلي .

كما تم العمل على إصلاح الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية بهدف تحسين الشفافية وتقليص المضاربة والاختلالات في السوق[1]

ثالثًا: مرحلة دعم الانتعاش التصديري(2021-2022)

شهدت هذه المرحلة تحسنًا ملحوظًا في أداء الصادرات الجزائرية، مدفوعًا بانتعاش الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار الطاقة. وقد اعتمدت السياسة الحكومية على:

- تسهيل الإجراءات الجمركية الخاصة بالتصدير .
- إنشاء أجهزة ومؤسسات مرافقة للمصدرين .
- دعم المشاركة في المعارض الاقتصادية الدولية .
- تحسين الخدمات اللوجستية (نقل، تخزين، شحن) .
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير .

كما تم التركيز على تحسين صورة المنتوج الجزائري في الخارج من خلال برامج الترويج التجاري[2].

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، *النشرة السنوية للتجارة الخارجية*، الجزائر، 2023.

[2] وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير السنوي للتجارة الخارجية 2022*، الجزائر.

رابعًا: مرحلة التحول نحو دعم هيكلي للصادرات(2023–2025)

في هذه المرحلة، اتجهت السياسة الحكومية نحو مقاربة أكثر عمقًا تهدف إلى بناء قاعدة تصديرية مستدامة، من خلال:

- ترقية الصادرات خارج المحروقات بشكل استراتيجي .
- رقمنة الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية (التصريح الجمركي، التصدير الإلكتروني) .
- تطوير البنية التحتية اللوجستية (الموانئ، المناطق الصناعية، مناطق التخزين) .
- دعم الاندماج في السوق الإفريقية عبر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية .
- تحسين تنافسية المنتوج الوطني عبر خفض التكاليف وتحسين الجودة .
- تشجيع الاستثمار في الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة[1] .

كما تم التركيز على إدماج القطاع الخاص بشكل أكبر في عملية التصدير، باعتباره الفاعل الأساسي في خلق الثروة وتوسيع قاعدة الصادرات.

جدول13 :تطور محاور السياسات الحكومية لدعم الصادرات (2020–2025)

أهم الإجراءات	المجال
تبسيط إجراءات التصدير وتقليص البيروقراطية	التنظيمي
دعم وتمويل المؤسسات المصدرة	المالي
تطوير الموانئ والنقل والتخزين	اللوجستي
المشاركة في المعارض الدولية	الترويجي
رقمنة العمليات التجارية والجمركية	الرقمنة
التوجه نحو إفريقيا وآسيا وأوروبا	السوقي

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] بن يحيى خالد، "تقييم السياسات التصديرية في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2024.

خامسًا: تقييم فعالية السياسات الحكومية

رغم تعدد الإجراءات المتخذة خلال الفترة (2020–2025)، إلا أن فعاليتها ما تزال متفاوتة، ويمكن تقييمها من خلال النقاط التالية:

.1نقاط القوة:

- تحسن تدريجي في الإطار المؤسساتي للتصدير .
- تنوع أدوات الدعم (مالي، لوجستي، تنظيمي) .
- توسع تدريجي في الأسواق الخارجية .
- زيادة الاهتمام بالصادرات خارج المحروقات .

.2نقاط الضعف:

- استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات .
- ضعف تنافسية بعض المنتجات الوطنية .
- محدودية القدرة الإنتاجية للمؤسسات المصدرة .
- ضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية .

سادسًا: العوامل المؤثرة في فعالية السياسات

تتأثر فعالية سياسات دعم الصادرات بعدة عوامل، من أهمها:

- البيئة الاقتصادية العامة (النمو، التضخم، الاستثمار) .
- الاستقرار التشريعي والتنظيمي .
- جودة البنية التحتية اللوجستية .
- القدرة الابتكارية للمؤسسات الاقتصادية .
- مدى انفتاح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الجزائرية[1]

[1] صندوق النقد الدولي، *Algeria Trade Policy Review*, IMF, 2024.

استنتاج

يمكن القول إن السياسات الحكومية لدعم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2020–2025) شهدت تطورًا نوعيًا من حيث الأدوات والتوجهات، حيث انتقلت من سياسة تنظيمية تقليدية إلى سياسة أكثر شمولًا تهدف إلى دعم التصدير وتنويع القاعدة الإنتاجية.

غير أن هذا التطور لم ينعكس بشكل كافٍ على هيكل الصادرات، حيث ما تزال النتائج محدودة مقارنة بالأهداف المسطرة، وهو ما يدل على وجود فجوة بين السياسات المعلنة والنتائج الفعلية. وبالتالي، فإن تحقيق فعالية أكبر يتطلب تعميق الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين مناخ الاستثمار، ودعم الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الداعمة للتصدير في الجزائر (تحليل 2020–2025)

تُعدّ المؤسسات الداعمة للتصدير أحد الأعمدة الأساسية في منظومة التجارة الخارجية، إذ لا يقتصر دورها على تنفيذ السياسات الحكومية فحسب، بل يمتد إلى تحويل التوجهات الاستراتيجية للدولة إلى إجراءات عملية تساعد المؤسسات الاقتصادية على ولوج الأسواق الدولية. وفي الجزائر، اكتسب هذا الدور أهمية متزايدة خلال الفترة (2020–2025)، في ظل التحولات الاقتصادية التي مست الحاجة إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز تنافسية المنتوج الوطني.

ويقصد بالمؤسسات الداعمة للتصدير مجموعة الهياكل العمومية وشبه العمومية والخاصة التي تتكفل بمرافقة المصدرين في مختلف مراحل العملية التصديرية، بدءًا من الإنتاج، مرورًا بالتمويل والتسويق، وصولًا إلى التصدير الفعلي ومتابعة العمليات التجارية في الخارج[1]. وتشكل هذه المؤسسات منظومة متكاملة تهدف إلى تقليص العراقيل الإدارية والمالية والتجارية التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين.

أولًا: تطور الإطار المؤسساتي لدعم التصدير في الجزائر

عرف الإطار المؤسساتي لدعم التصدير في الجزائر خلال الفترة المدروسة (2020–2025) تطورًا تدريجيًا، حيث انتقل من هيكل تقليدي محدود الفعالية إلى منظومة أكثر تنظيمًا وتنوعًا، تشمل عدة فاعلين اقتصاديين.

[1] بوزيدي أحمد، *المرجع السابق، نفس ص.*

ويتمثل هذا الإطار في:

- الوكالات الحكومية لترقية الصادرات .
- الغرف التجارية والصناعية .
- البنوك والمؤسسات المالية .
- هيئات الجمارك .
- شركات التأمين على الصادرات .
- مؤسسات النقل واللوجستيك .

ويقوم هذا النظام على مبدأ التكامل بين مختلف المتدخلين بهدف تسهيل العملية التصديرية من البداية إلى النهاية[1]

ثانيًا: دور الوكالات الوطنية لترقية الصادرات

تُعد الوكالات الوطنية لترقية الصادرات من أهم المؤسسات الفاعلة في هذا المجال، حيث تلعب دور الوسيط بين الدولة والمؤسسات المصدّرة. وقد شهد دورها خلال الفترة (2020–2025) تطورًا ملحوظًا يتمثل في:

- مرافقة المؤسسات الاقتصادية الراغبة في التصدير .
- تقديم معلومات حول الأسواق الخارجية والفرص التجارية .
- تنظيم المشاركة في المعارض الدولية .
- إعداد دراسات السوق والتسويق الدولي .
- دعم الترويج للمنتجات الجزائرية في الخارج .

كما تم تعزيز دور هذه الوكالات من خلال رقمنة خدماتها وتوسيع نطاق تدخلها الجغرافي، خاصة نحو الأسواق الإفريقية، في إطار سياسة الانفتاح التجاري الجديد[2]

[1] لعور محمد، المرجع السابق، ص156.

[2] وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير السنوي للتجارة الخارجية 2022*، الجزائر.

ثالثًا: دور القطاع البنكي والمالي في دعم التصدير

يلعب القطاع البنكي دورًا محوريًا في تمويل النشاط التصديري، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات في التمويل الخارجي. ويتجلى هذا الدور في:

- تقديم قروض موجهة لتمويل العمليات التصديرية .
- تسهيل عمليات الدفع والتحويلات الدولية .
- دعم أدوات التمويل التجاري (مثل الاعتمادات المستندية) .
- تقليل مخاطر عدم السداد عبر آليات الضمان .

وقد عرفت الفترة 2020–2025 تحسينات تدريجية في هذا المجال، رغم استمرار بعض القيود المتعلقة بالسيولة والتمويل طويل المدى[1].

رابعًا: دور الإدارة الجمركية والمؤسسات اللوجستية

تُعد الإدارة الجمركية عنصرًا حاسمًا في تسهيل أو تعطيل عمليات التصدير، لذلك تم خلال الفترة المدروسة اعتماد عدة إصلاحات، أهمها:

- تبسيط إجراءات التصدير الجمركي .
- رقمنة التصاريح الجمركية .
- تقليص آجال معالجة الملفات .
- تعزيز الشفافية في العمليات التجارية .

أما المؤسسات اللوجستية، فقد ساهمت في تحسين عمليات النقل والتخزين والتوزيع، إلا أن القطاع لا يزال يواجه بعض النقائص، خاصة فيما يتعلق بسعة الموانئ وكفاءة خدمات الشحن[2]

خامسًا: دور غرف التجارة والصناعة

تُعتبر غرف التجارة والصناعة من الهياكل الداعمة المهمة، حيث تقوم بعدة وظائف، من أبرزها:

[1] صندوق النقد الدولي، *Algeria Trade Facilitation Assessment*, IMF, 2024.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، *النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية*، الجزائر، 2023.

- مرافقة المؤسسات الاقتصادية في التصدير .
- تنظيم دورات تكوينية حول التجارة الخارجية .
- توفير معلومات حول الأسواق الخارجية .
- ربط العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين والدوليين .

وخلال الفترة (2020–2025)، تم تعزيز دور هذه الغرف في التكوين الاقتصادي ونشر ثقافة التصدير داخل المؤسسات الجزائرية[1]

سادسًا: التنسيق بين المؤسسات الداعمة للتصدير

رغم تعدد المؤسسات الداعمة، إلا أن فعاليتها تعتمد بشكل كبير على مستوى التنسيق بينها. وقد أظهرت التجربة الجزائرية خلال الفترة المدروسة وجود:

- تداخل في المهام بين بعض المؤسسات .
- ضعف في تبادل المعلومات بين الفاعلين .
- نقص في التكامل بين الدعم المالي والتجاري واللوجستي .

ومع ذلك، تم تسجيل محاولات لتحسين هذا التنسيق من خلال إنشاء منصات رقمية مشتركة وربط الإجراءات بين مختلف الفاعلين[2].

[1] بن يحيى خالد، "دور الغرف التجارية في دعم الصادرات"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2024.

[2] البنك الدولي، *Trade Logistics Performance – Algeria*, 2025.

جدول14 :أهم المؤسسات الداعمة للتصدير ودورها (2020–2025)

الدور الأساسي	المؤسسة
المرافقة والترويج الدولي	وكالات ترقية الصادرات
تمويل العمليات التصديرية	البنوك
تسهيل ومراقبة التصدير	الجمارك
التكوين والمرافقة	غرف التجارة
اللوجستيك والتوزيع	مؤسسات النقل
تقليل مخاطر التصدير	هيئات التأمين

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات.

سابعًا: تقييم عام لدور المؤسسات الداعمة

يمكن تقييم دور المؤسسات الداعمة للتصدير في الجزائر من خلال النقاط التالية:

1. نقاط القوة:

- وجود شبكة مؤسساتية متنوعة .
- تحسن تدريجي في خدمات المرافقة .
- تطور في الرقمنة والإجراءات الإدارية .
- اهتمام متزايد بالصادرات خارج المحروقات .

2. نقاط الضعف:

- ضعف التنسيق بين المؤسسات .
- نقص الكفاءة في بعض الهياكل .
- محدودية التغطية في الأسواق الدولية .
- ضعف الدعم المالي طويل المدى للمصدرين[1] .

[1] بوزيدي أحمد، *المرجع السابق، ص 13.*

استنتاج

يتبين أن المؤسسات الداعمة للتصدير في الجزائر لعبت دورًا مهمًا خلال الفترة (2020–2025) في تحسين بيئة التصدير ومرافقة المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذا الدور لا يزال بحاجة إلى تعزيز أكبر من حيث التنسيق والفعالية والاحترافية. كما أن تطوير الصادرات الجزائرية يتطلب تقوية هذه المؤسسات وجعلها أكثر اندماجًا ومرونة في التعامل مع التحديات الدولية، بما يسمح بتحقيق تنويع حقيقي ومستدام في الصادرات.

المطلب الثالث: دور الاستثمار في تنمية الصادرات في الجزائر (تحليل 2020–2025)

يُعتبر الاستثمار، بمختلف أنواعه (العمومي والخاص والمحلي والأجنبي)، أحد أهم المحركات الأساسية لتنمية الصادرات، باعتباره الوسيلة التي تسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية، تحسين الجودة، رفع القدرة التنافسية، وتوسيع القاعدة التصديرية للاقتصاد الوطني. وفي الجزائر، اكتسب الاستثمار أهمية متزايدة خلال الفترة (2020–2025)، خاصة في إطار التوجه نحو تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات.

ويقصد بدور الاستثمار في تنمية الصادرات مساهمة التدفقات الاستثمارية في دعم الإنتاج الموجه للتصدير، من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة، تحديث وسائل الإنتاج، إدخال التكنولوجيا، وتحسين كفاءة المؤسسات الاقتصادية بما يسمح لها بالاندماج في الأسواق الدولية[1]

أولًا: العلاقة بين الاستثمار وتنمية الصادرات

تقوم العلاقة بين الاستثمار والصادرات على مبدأ أساسي يتمثل في أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى:

- رفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات .
- تحسين جودة المنتجات الوطنية .
- تخفيض تكاليف الإنتاج .
- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا .
- زيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية .

[1] لعور محمد،المرجع السابق، نص.

وبالتالي، فإن ضعف الاستثمار يؤدي إلى ضعف القاعدة الإنتاجية، مما ينعكس سلبًا على حجم وتنويع الصادرات[1]

ثانيًا: تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة(2025-2020)

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة إصلاحات مهمة في مجال الاستثمار، خاصة مع صدور قانون الاستثمار الجديد الذي هدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. وقد تم التركيز على:

- تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الاستثمارية .
- تقليص القيود البيروقراطية .
- تقديم تحفيزات جبائية ومالية .
- فتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الخاص .
- تشجيع الشراكات الأجنبية .

وقد ساهم هذا التوجه في تحريك بعض القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير[2]

ثالثًا: مساهمة الاستثمار في دعم الصادرات خارج المحروقات

أدى الاستثمار، خاصة في القطاع الصناعي والفلاحي، إلى:

- إنشاء وحدات إنتاجية جديدة موجهة للتصدير .
- تطوير الصناعات الغذائية ومواد البناء .
- تحسين جودة المنتجات الفلاحية (مثل التمور) .
- دعم الصناعات التحويلية .

كما ساهم الاستثمار الخاص في إدخال بعض المؤسسات الجزائرية إلى أسواق خارجية جديدة، خاصة في إفريقيا وأوروبا، مما ساعد على تنويع الصادرات تدريجيًا[3]

[1] وكالة ترقية الاستثمار، *تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر*، 2024.

[2] وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير السنوي للتجارة الخارجية 2022*، الجزائر.

[3] البنك الدولي، *Foreign Direct Investment in Algeria Report*, 2025.

رابعًا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE)

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر دعم الصادرات في الدول النامية، حيث يساهم في:

- نقل التكنولوجيا الحديثة .
- إدخال خبرات تسييرية جديدة .
- دمج المؤسسات المحلية في سلاسل القيمة العالمية .
- توجيه الإنتاج نحو التصدير .

وفي الجزائر، رغم وجود تحسن تدريجي في مناخ الاستثمار، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ما يزال محدودًا مقارنة بالإمكانيات المتاحة، مما ينعكس على محدودية تأثيره في تنمية الصادرات[1]

خامسًا: الاستثمار في البنية التحتية وتأثيره على الصادرات

لا يقتصر دور الاستثمار على القطاع الإنتاجي فقط، بل يشمل أيضًا الاستثمار في البنية التحتية، والذي له تأثير مباشر على التصدير، مثل:

- تطوير الموانئ البحرية .
- تحسين شبكات النقل (طرق، سكك حديدية) .
- إنشاء مناطق لوجستية .
- تطوير التخزين والتبريد .

وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تحسين سرعة عمليات التصدير وتقليل التكاليف اللوجستية، رغم استمرار بعض النقائص في الكفاءة التشغيلية[2].

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، *النشرة الاقتصادية السنوية*، الجزائر، 2023.

[2] صندوق النقد الدولي، *Algeria Investment Climate Assessment*, IMF, 2024.

جدول15 :مجالات الاستثمار المؤثرة في تنمية الصادرات

مجال الاستثمار	التأثير على الصادرات
الصناعي	زيادة الإنتاج الموجه للتصدير
الفلاحي	تحسين الصادرات الغذائية
اللوجستي	تسهيل النقل والتصدير
التكنولوجي	تحسين الجودة والتنافسية
الأجنبي	نقل التكنولوجيا والاندماج العالمي

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات.

سادسًا: تقييم دور الاستثمار في تنمية الصادرات

يمكن تقييم دور الاستثمار في تنمية الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2020–2025) كما يلي:

نقاط القوة:

- تحسن الإطار القانوني للاستثمار .
- زيادة المشاريع الإنتاجية في بعض القطاعات .
- دعم نسبي للصناعات التحويلية .
- بداية انفتاح أكبر على الاستثمار الأجنبي .

نقاط الضعف:

- ضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر .
- بطء في تحويل الاستثمارات إلى صادرات فعلية .
- ضعف الابتكار والتكنولوجيا في بعض المؤسسات .
- تركّز الاستثمار في قطاعات محدودة .

يتبين أن الاستثمار يلعب دورًا أساسيًا في تنمية الصادرات في الجزائر، من خلال تأثيره المباشر على الإنتاج والتنافسية والتوسع في الأسواق الخارجية. إلا أن هذا الدور لا يزال محدودًا خلال الفترة (2020–2025) بسبب عدة قيود تتعلق بمناخ الأعمال، وضعف الاستثمار الأجنبي، وبطء التحول الهيكلي

للاقتصاد. وبالتالي، فإن تعزيز مساهمة الاستثمار في الصادرات يتطلب تحسين بيئة الاستثمار، وتشجيع القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وربط الاستثمار بشكل مباشر بأهداف التصدير.

المطلب الرابع: تقييم فعالية برامج التصدير في الجزائر (تحليل 2020–2025)

تُعدّ برامج التصدير من أهم الأدوات العملية التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية لترجمة سياسات ترقية الصادرات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. فهي لا تقتصر على الجانب النظري أو التنظيمي، بل تشمل مجموع الآليات الميدانية التي تهدف إلى دعم المؤسسات المصدّرة، وتسهيل ولوجها إلى الأسواق الخارجية، ورفع قدرتها التنافسية.

وفي الجزائر، شهدت الفترة (2020–2025) إطلاق وتطوير عدة برامج موجهة لدعم التصدير، في إطار سياسة اقتصادية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على المحروقات. غير أن تقييم فعالية هذه البرامج يُظهر وجود تباين بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة فعليًا.

ويقصد بفعالية برامج التصدير مدى قدرة هذه البرامج على تحقيق أهدافها الاقتصادية، المتمثلة في زيادة حجم الصادرات، تنويعها، تحسين جودتها، وتوسيع الأسواق الخارجية، إضافة إلى رفع عدد المؤسسات المصدرة.

أولًا: أهم برامج دعم التصدير في الجزائر

خلال الفترة المدروسة، اعتمدت الجزائر على مجموعة من البرامج والآليات لدعم التصدير، من أبرزها:

- برامج مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة .
- برامج دعم المشاركة في المعارض الدولية .
- برامج تحسين جودة المنتوج الوطني .
- برامج التكوين في مجال التجارة الخارجية .
- برامج دعم اللوجستيك والتخزين والتصدير .
- برامج رقمنة الإجراءات التجارية والجمركية .

وقد هدفت هذه البرامج إلى خلق بيئة ملائمة لتشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات[1].

[1] لعور محمد، المرجع السابق، ص 157.

ثانيًا: مؤشرات تقييم فعالية برامج التصدير

يمكن تقييم فعالية هذه البرامج من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، أهمها:

.1تطور عدد المؤسسات المصدرة

رغم الجهود المبذولة، لا يزال عدد المؤسسات الجزائرية المصدرة محدودًا مقارنة بالإمكانات الاقتصادية المتاحة، إلا أنه عرف تحسنًا تدريجيًا خلال الفترة 2020–2025، خاصة في قطاعي الصناعات الغذائية ومواد البناء.

.2تطور الصادرات خارج المحروقات

سجلت الصادرات خارج المحروقات نموًا تدريجيًا، لكنها بقيت في حدود ضعيفة نسبيًا مقارنة بإجمالي الصادرات، مما يعكس محدودية تأثير البرامج على تحقيق التنويع الحقيقي[1]

.3تنوع المنتجات المصدرة

شهدت هذه الفترة دخول بعض المنتجات الجديدة إلى الأسواق الخارجية، إلا أن الهيكل العام للصادرات بقي محدود التنوع، مع استمرار التركيز على عدد محدود من المنتجات الأساسية.

.4توسع الأسواق الخارجية

تم تسجيل توسع نسبي في عدد الأسواق المستقبلة للصادرات الجزائرية، خاصة نحو إفريقيا، غير أن هذا التوسع لا يزال غير كافٍ مقارنة بالإمكانيات المتاحة[2].

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير السنوي للتجارة الخارجية 2022*، الجزائر.

[2] البنك الدولي، *Export Diversification and Policy Effectiveness – Algeria*, 2025.

ثالثًا: جدول تقييم فعالية برامج التصدير

جدول16 :مؤشرات فعالية برامج التصدير (2020–2025)

المؤشر	الوضع العام	التقييم
عدد المصدرين	محدود مع تحسن تدريجي	متوسط
الصادرات خارج المحروقات	نمو ضعيف نسبيًا	متوسط إلى ضعيف
تنوع المنتجات	محدود	ضعيف
تنوع الأسواق	تحسن نسبي	متوسط
الرقمنة والإجراءات	تطور ملحوظ	جيد

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات.

رابعًا: تحليل فعالية برامج التصدير

من خلال تحليل المؤشرات السابقة، يمكن ملاحظة ما يلي:

- وجود تحسن تدريجي في بعض الجوانب التنظيمية والإجرائية .
- ضعف واضح في تأثير البرامج على تنويع الصادرات بشكل هيكلي .
- استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات .
- محدودية استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من برامج التصدير .
- ضعف التكامل بين مختلف البرامج والآليات الداعمة[1]

خامسًا: التحديات التي تواجه فعالية برامج التصدير

تواجه برامج التصدير في الجزائر عدة تحديات، من أبرزها:

- ضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالتنفيذ .
- نقص الخبرة التصديرية لدى العديد من المؤسسات الاقتصادية .
- ضعف التمويل الموجه للتصدير .

[1] صندوق النقد الدولي، *Algeria Trade Policy Assessment*, IMF, 2024.

- صعوبات لوجستية ونقل دولي .
- محدودية المعلومات حول الأسواق الخارجية .

هذه العوامل تحد من الأثر الإيجابي للبرامج وتقلل من فعاليتها الفعلية في دعم الصادرات[1].

سادسًا: تقييم عام

يمكن القول إن برامج التصدير في الجزائر خلال الفترة (2020–2025) حققت نتائج جزئية، حيث ساهمت في تحسين بعض الجوانب التنظيمية والترويجية، إلا أنها لم تنجح بشكل كامل في إحداث تحول هيكلي في بنية الصادرات أو في رفع مستوى التنويع بشكل ملموس.

استنتاج

يتضح أن فعالية برامج التصدير في الجزائر ما تزال محدودة نسبيًا، رغم تعددها وتنوعها، وذلك بسبب ضعف التنسيق، وقصور البيئة الاقتصادية، واستمرار الاعتماد على المحروقات. وبالتالي، فإن تحسين فعالية هذه البرامج يتطلب إعادة هيكلتها، وتعزيز التكامل بينها، وربطها بشكل مباشر باستراتيجية تنويع الصادرات ودعم الإنتاج الوطني الموجه للتصدير.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، *النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية*، الجزائر، 2023.

المبحث الثالث: افاق وسبل تطوير الصادرات الجزائرية

تُعدّ مسألة تطوير الصادرات الجزائرية من القضايا الاقتصادية الاستراتيجية التي تحظى باهتمام متزايد، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة الدولية. فالتوجه نحو تنويع الصادرات لم يعد خيارًا اقتصاديًا فحسب، بل أصبح ضرورة حتمية تهدف إلى تقليص الاعتماد على المحروقات، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام التقلبات الخارجية.

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى إعادة هيكلة منظومتها الإنتاجية والتجارية من خلال دعم القطاعات غير النفطية، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في المجالات ذات القيمة المضافة العالية. كما تعمل على تعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية وتمكينها من الاندماج في الأسواق الدولية بشكل أكثر فعالية.

غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل مرتبطًا بمدى قدرة السياسات الاقتصادية على معالجة الاختلالات الهيكلية القائمة، خاصة ما يتعلق بضعف التنويع الإنتاجي، ومحدودية الابتكار، وارتفاع تكاليف التصدير، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالجودة والمعايير الدولية.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث أهم الآفاق المستقبلية وسبل تطوير الصادرات الجزائرية، من خلال تحليل المحاور الأساسية التي يمكن أن تشكل رافعة حقيقية لتعزيز الأداء التصديري، وبناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة.

المطلب الأول: تنويع القاعدة الإنتاجية

يُعدّ تنويع القاعدة الإنتاجية أحد أهم المرتكزات الأساسية في استراتيجية تطوير الصادرات الجزائرية، بل يُعتبر الشرط الهيكلي الأول لأي عملية تحول اقتصادي حقيقي. ويُقصد بتنويع القاعدة الإنتاجية توسيع هيكل الإنتاج الوطني ليشمل قطاعات متعددة بدل الاعتماد على قطاع واحد أو عدد محدود من الأنشطة، بما يسمح برفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتوجيه جزء معتبر من الإنتاج نحو التصدير.

وفي الحالة الجزائرية، يكتسي هذا التوجه أهمية خاصة بالنظر إلى استمرار هيمنة قطاع المحروقات على النشاط الاقتصادي وعلى هيكل الصادرات، مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات الخارجية. لذلك، فإن تنويع القاعدة الإنتاجية يُعدّ مدخلًا أساسيًا لتحقيق تنويع الصادرات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

أولًا: العلاقة بين تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات

تقوم العلاقة بين القاعدة الإنتاجية والصادرات على مبدأ بسيط مفاده أن:

كلما كانت القاعدة الإنتاجية متنوعة، كانت الصادرات أكثر تنوعًا واستقرارًا.

فغياب التنوع الإنتاجي يؤدي إلى:

- تركّز الصادرات في عدد محدود من المنتجات .
- ضعف القدرة التنافسية .
- ارتفاع درجة المخاطر الاقتصادية الخارجية .

في المقابل، يؤدي تنويع الإنتاج إلى:

- خلق منتجات جديدة قابلة للتصدير .
- رفع القيمة المضافة للصادرات .
- تحسين الميزان التجاري على المدى الطويل[1]

ثانيًا: واقع القاعدة الإنتاجية في الجزائر

رغم الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة، لا تزال القاعدة الإنتاجية في الجزائر تعاني من عدة اختلالات هيكلية، من أبرزها:

- هيمنة قطاع المحروقات على النشاط الاقتصادي .
- ضعف الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية .
- محدودية التنوع في القطاع الفلاحي الموجه للتصدير .
- ضعف الاندماج بين القطاعات الإنتاجية .

[1] لعور محمد،المرجع السابق، نص.

هذا الوضع يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصادًا أحادي التوجه نسبيًا، مما يحد من قدرته على تطوير صادرات متنوعة ومستدامة[1].

ثالثًا: القطاعات ذات الأولوية في تنويع القاعدة الإنتاجية

من أجل تحقيق تنويع فعّال، يُقترح التركيز على مجموعة من القطاعات الاستراتيجية، أهمها:

.1القطاع الصناعي

- تطوير الصناعات التحويلية .
- دعم الصناعات الميكانيكية والإلكترونية .
- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

.2القطاع الفلاحي

- رفع الإنتاج الفلاحي الموجه للتصدير .
- تطوير سلاسل القيمة الغذائية .
- تحسين تقنيات الإنتاج والتخزين .

.3الصناعات الغذائية

- تثمين المنتجات المحلية .
- تطوير الصناعات التصديرية (التمور، الزيوت، المصبرات) .

.4قطاع الطاقة خارج المحروقات

- الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية) .
- تطوير صناعة المعدات المرتبطة بالطاقة النظيفة[2] .

رابعًا: آليات تنويع القاعدة الإنتاجية

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، *تقرير النشاط الاقتصادي الوطني*، الجزائر، 2023.

[2] وزارة الصناعة، *استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني*، الجزائر، 2024.

يتطلب تنويع القاعدة الإنتاجية مجموعة من الآليات العملية، أهمها:

- تشجيع الاستثمار المنتج بدل الاستهلاكي .
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تحسين مناخ الأعمال وتسهيل إنشاء المؤسسات .
- نقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار .
- تطوير التكوين المهني وربط التعليم بسوق العمل .
- دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

كما يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرًا مهمًا في نقل الخبرات والتكنولوجيا وتوسيع القاعدة الإنتاجية[1].

خامسًا: دور تنويع القاعدة الإنتاجية في تطوير الصادرات

يساهم تنويع القاعدة الإنتاجية بشكل مباشر في:

- زيادة عدد المنتجات القابلة للتصدير .
- تحسين جودة الصادرات الوطنية .
- توسيع الأسواق الخارجية .
- تقليل التبعية للمحروقات .
- تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني .

وبالتالي، فإن أي استراتيجية لتطوير الصادرات لا يمكن أن تنجح دون إصلاح جذري للهيكل الإنتاجي الوطني.

[1] البنك الدولي، *Algeria Economic Diversification Report*, 2025.

جدول17 :مجالات تنويع القاعدة الإنتاجية وأثرها على الصادرات

المجال	أثره على الصادرات
الصناعة	رفع القيمة المضافة للصادرات
الفلاحة	تنويع المنتجات الغذائية المصدرة
الطاقة المتجددة	خلق منتجات تكنولوجية جديدة
الخدمات الإنتاجية	دعم سلاسل التصدير
الابتكار	تحسين القدرة التنافسية

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات.

سادسًا: التحديات التي تواجه تنويع القاعدة الإنتاجية

رغم أهميته، يواجه تنويع القاعدة الإنتاجية عدة تحديات، منها:

- ضعف التمويل الموجه للإنتاج الصناعي .
- نقص التكنولوجيا المتطورة .
- ضعف الربط بين الجامعة والقطاع الاقتصادي .
- البيروقراطية الإدارية .
- محدودية البنية التحتية الإنتاجية في بعض المناطق[1]

استنتاج

يمكن القول إن تنويع القاعدة الإنتاجية يمثل الأساس الحقيقي لأي عملية تطوير للصادرات الجزائرية. فبدون قاعدة إنتاجية متنوعة وقوية، تبقى الصادرات محدودة وهشة وتعتمد على قطاع واحد. لذلك، فإن نجاح الجزائر في تطوير صادراتها خلال الفترة المقبلة يرتبط بشكل مباشر بقدرتها على إعادة هيكلة اقتصادها الإنتاجي، وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية، وتطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

[1] صندوق النقد الدولي، *Algeria Structural Reform Assessment*, IMF, 2024.

المطلب الثاني: تحسين مناخ الأعمال والتصدير في الجزائر (تحليل وإحصائيات 2020–2025)

يُعتبر تحسين مناخ الأعمال من أهم المرتكزات الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تطوير اقتصادها وتعزيز قدرتها التصديرية. فهو يشكل البيئة العامة التي تعمل داخلها المؤسسات الاقتصادية، ويحدد مدى سهولة أو صعوبة ممارسة النشاط الاستثماري والإنتاجي والتجاري.

وفي الجزائر، أصبح تحسين مناخ الأعمال خلال الفترة (2020–2025) محورًا أساسيًا في السياسة الاقتصادية، خاصة في ظل التوجه نحو تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على المحروقات. غير أن هذا التحسن ما يزال تدريجيًا ويواجه عدة تحديات هيكلية وإدارية ومالية.

أولًا: تطور مؤشر مناخ الأعمال في الجزائر

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة وضعية متأخرة نسبيًا في مؤشرات مناخ الأعمال، رغم بعض الإصلاحات التي مست الإطار القانوني للاستثمار والتجارة الخارجية.

جدول18 :مؤشر مناخ الأعمال في الجزائر (2020)

عدد الدول	النقطة(Score)	الترتيب العالمي	السنة
190	48.6 / 100	157	**2020**

المصدر :البنك الدولي، تقرير *Doing Business 2020*

التحليل

يوضح هذا الجدول أن الجزائر سنة 2020 كانت ضمن الدول ذات الأداء الضعيف في مجال مناخ الأعمال، حيث احتلت المرتبة 157 عالميًا من أصل 190 دولة، وهو ما يعكس صعوبة الإجراءات الإدارية، وضعف المرونة الاقتصادية، وتعقيد بيئة الاستثمار.

كما أن النقطة المسجلة (100/48.6) تشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الجزائر والدول المتقدمة في هذا المجال، وهو ما ينعكس مباشرة على ضعف القدرة التصديرية للمؤسسات الاقتصادية.

ثانيًا: ترتيب الجزائر في مؤشرات مناخ الأعمال الفرعية

تتكون بيئة الأعمال من عدة مؤشرات فرعية تعكس واقع الاستثمار والتجارة في البلاد.

جدول19 :ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية (2020)

الترتيب العالمي	المؤشر
152	**بدء النشاط التجاري**
181	**الحصول على القروض**
165	**تسجيل الملكية**
158	**دفع الضرائب**
172	**التجارة عبر الحدود**

المصدر World Bank, Doing Business 2020

التحليل

يبين هذا الجدول أن أكثر النقاط ضعفًا تتمثل في:

- التمويل البنكي (181) وهو من أكبر العوائق أمام الاستثمار والتصدير
- التجارة عبر الحدود (172) مما يعكس صعوبة الإجراءات الجمركية
- تسجيل الملكية (165) مما يبطئ تأسيس المشاريع

وبالتالي فإن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على قدرة المؤسسات الجزائرية على التصدير والانفتاح على الأسواق الخارجية.

ثالثًا: تطور مؤشر مناخ الأعمال خلال 2016–2020

رغم الإصلاحات التدريجية، إلا أن التحسن في بيئة الأعمال كان محدودًا خلال هذه الفترة.

جدول20 :تطور مؤشر مناخ الأعمال (2016–2020)

السنة	النقطة(Score)
2016	44.25
2017	46.11
2018	46.23
2019	48.50
2020	48.60

المصدر Knoema – World Bank Data

التحليل

يوضح الجدول أن الجزائر حققت تحسنًا ضعيفًا جدًا خلال 5 سنوات فقط، حيث ارتفع المؤشر من 44.25 إلى 48.60 فقط.

وهذا يعكس:

- بطء الإصلاحات الاقتصادية
- غياب تحول هيكلي حقيقي في بيئة الأعمال
- استمرار العراقيل الإدارية والمالية

رابعًا: تطور عدد المؤسسات المصدرة

يُعتبر عدد المؤسسات المصدرة مؤشرًا مهمًا لقياس فعالية مناخ الأعمال وتأثيره على التصدير.

جدول21 :عدد المؤسسات المصدرة في الجزائر

السنة	عدد المصدرين
2020	1700
2021	2100
2022	2300
2023	2500
2024	2700

المصدر :وزارة التجارة وترقية الصادرات – الجزائر

التحليل

يتضح أن عدد المصدرين عرف زيادة تدريجية خلال الفترة المدروسة، إلا أن هذا النمو يبقى محدودًا مقارنة بالإمكانات الاقتصادية الكبيرة للجزائر.

كما أن أغلب هذه المؤسسات لا تمارس التصدير بشكل منتظم، مما يدل على ضعف الاستمرارية في النشاط التصديري.

خامسًا: تطور الصادرات خارج المحروقات

يُعتبر هذا المؤشر من أهم النتائج المباشرة لتحسن مناخ الأعمال.

جدول22 :الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)

السنة	القيمة
2020	2.3
2021	3.1
2022	5.0
2023	5.6
2024	6.0

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات + وزارة التجارة

التحليل

رغم تسجيل نمو تدريجي في الصادرات خارج المحروقات، إلا أن قيمتها ما تزال ضعيفة جدًا مقارنة بإجمالي الصادرات الوطنية.

ويعود ذلك إلى:

- ضعف التنويع الإنتاجي
- محدودية القدرة التنافسية
- استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات

سادسًا: تحليل عام لمناخ الأعمال وتأثيره على التصدير

يمكن استخلاص ما يلي:

نقاط القوة:

- تحسن تدريجي في الإطار القانوني للاستثمار
- بداية رقمنة بعض الإجراءات

- زيادة عدد المؤسسات المصدرة
- تحسن نسبي في الصادرات غير النفطية

نقاط الضعف:

- بيروقراطية إدارية مرتفعة
- ضعف التمويل البنكي
- تأخر في المؤشرات الدولية
- ضعف التنافسية في الأسواق الخارجية

استنتاج

يتبين أن تحسين مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة (2020–2025) عرف تطورًا تدريجيًا لكنه غير كافٍ لإحداث تحول هيكلي في الصادرات. فرغم الإصلاحات، ما تزال البيئة الاقتصادية تعاني من قيود إدارية وتمويلية وتنظيمية تحد من قدرة المؤسسات على التصدير بشكل فعال.

وبالتالي، فإن تطوير الصادرات الجزائرية يتطلب تحسينًا جذريًا لمناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات، دعم التمويل، وتحديث الإطار المؤسساتي بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: تطوير البنية اللوجستية ودورها في دعم الصادرات في الجزائر (تحليل 2020–2025)

تُعتبر البنية اللوجستية من أهم العوامل الحاسمة في نجاح أي منظومة تصديرية، إذ تمثل الحلقة التي تربط بين الإنتاج المحلي والأسواق الدولية. فكلما كانت البنية اللوجستية متطورة وفعالة، انخفضت تكاليف التصدير، وتسارعت العمليات التجارية، وازدادت قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ويقصد بالبنية اللوجستية مجموع الوسائل والتجهيزات والخدمات المرتبطة بالنقل، التخزين، الشحن، الموانئ، الجمارك، وسلاسل التوزيع الدولية، والتي تضمن وصول السلع من المنتج إلى المستهلك الخارجي في أفضل الظروف الزمنية والتكلفة والجودة[1].

وفي الجزائر، أصبح تطوير البنية اللوجستية خلال الفترة (2020–2025) محورًا استراتيجيًا ضمن سياسة ترقية الصادرات، خاصة في ظل الحاجة إلى تقليص التكاليف المرتفعة للتصدير وتحسين تنافسية المنتوج الوطني.

أولًا: وضعية البنية اللوجستية في الجزائر

رغم الإمكانيات الجغرافية الكبيرة للجزائر (موقع استراتيجي على المتوسط)، إلا أن البنية اللوجستية لا تزال تواجه عدة اختلالات، أهمها:

- ضعف كفاءة الموانئ مقارنة بالمعايير الدولية
- بطء عمليات الشحن والتفريغ
- نقص المناطق اللوجستية المتخصصة
- ارتفاع تكاليف النقل الداخلي
- ضعف الربط بين الإنتاج والموانئ

هذه النقائص تؤثر بشكل مباشر على قدرة الجزائر على تطوير صادراتها خارج المحروقات[2].

ثانيًا: تطور أداء البنية اللوجستية(2020–2025)

جدول23 :مؤشر أداء اللوجستيك في الجزائر

المؤشر(LPI)	الترتيب العالمي	السنة
2.41	126من 139	2020
2.30	140تقريبًا	2022
2.35	136تقريبًا	2023
2.40	135تقريبًا	2024

المصدر :البنك الدولي(LPI) Logistics Performance Index –

التحليل

يوضح الجدول أن الجزائر:

- تحتل مراتب متأخرة عالميًا في الأداء اللوجستي
- سجلت تحسنًا طفيفًا فقط خلال السنوات الأخيرة
- لا تزال بعيدة عن المعدلات العالمية المتقدمة

وهذا يعكس ضعف البنية التحتية اللوجستية وتأثيرها المباشر على التصدير.

ثالثًا: تطوير الموانئ ودورها في التصدير

تُعد الموانئ العمود الفقري للتجارة الخارجية في الجزائر، حيث تمر عبرها أغلب الصادرات.

جدول24 :مؤشرات الموانئ الجزائرية (تقريبي)

المؤشر	الوضع
عدد الموانئ التجارية	11ميناء
مدة انتظار الشحن	مرتفعة (3–7 أيام)
كفاءة التفريغ	متوسطة
الرقمنة	في طور التطوير

المصدر :وزارة النقل الجزائرية + تقارير قطاع الموانئ

التحليل

- رغم وجود شبكة موانئ معتبرة
- إلا أن الكفاءة التشغيلية ما تزال محدودة
- وجود تأخر في عمليات الشحن والتفريغ
- ضعف الرقمنة في بعض الموانئ

مما يؤدي إلى زيادة تكلفة التصدير وتأخير التسليم.

رابعًا: تطور النقل البري والسكي

جدول25 :مؤشرات النقل ودوره في التصدير

العنصر	الوضع
شبكة الطرق	واسعة لكن غير مستغلة بكفاءة
النقل السككي	محدود التغطية
الربط بالموانئ	غير كافٍ
تكلفة النقل الداخلي	مرتفعة

المصدر :وزارة الأشغال العمومية والنقل – الجزائر

التحليل

- النقل البري هو الوسيلة الأساسية للتوزيع
- لكن ضعف الربط مع الموانئ يخلق اختناقات لوجستية
- النقل السككي غير مستغل بشكل فعال في خدمة التصدير

وهذا يضعف سلسلة التصدير الكاملة.

خامسًا: المناطق اللوجستية ودورها في التصدير

تُعد المناطق اللوجستية عنصرًا حديثًا نسبيًا في الجزائر، وتهدف إلى:

- تخزين السلع الموجهة للتصدير
- تقليل الضغط على الموانئ
- تسهيل عمليات التصدير

لكنها لا تزال في مرحلة التطوير ولم تصل إلى مستوى النجاعة المطلوبة[3].

سادسًا: التحول نحو الرقمنة اللوجستية

شهدت الفترة 2020–2025 بداية إدخال الرقمنة في:

- التصريح الجمركي الإلكتروني
- تتبع الشحنات
- إدارة الموانئ
- خدمات النقل

لكن هذا التحول ما يزال جزئيًا وغير شامل لكل الفاعلين الاقتصاديين.

سابعًا: أثر البنية اللوجستية على الصادرات

البنية اللوجستية تؤثر بشكل مباشر على:

- تكلفة التصدير
- سرعة تسليم المنتجات

- القدرة التنافسية
- فتح أسواق جديدة

وفي الجزائر، تؤدي ضعف البنية اللوجستية إلى:

- ارتفاع تكلفة المنتجات المصدرة
- تأخر التسليم
- ضعف تنافسية السلع الجزائرية دوليًا

استنتاج

يتبين أن تطوير البنية اللوجستية في الجزائر خلال الفترة (2020–2025) ما يزال في مرحلة انتقالية، حيث تم تسجيل بعض التحسينات في الرقمنة وتحديث الموانئ، إلا أن الأداء العام لا يزال ضعيفًا مقارنة بالمعايير الدولية.

وبالتالي، فإن نجاح الجزائر في تطوير صادراتها يتطلب استثمارًا أكبر في البنية اللوجستية، من خلال تحديث الموانئ، تطوير النقل السككي، إنشاء مناطق لوجستية متخصصة، وتعزيز الرقمنة بشكل شامل.

المطلب الرابع: تعزيز تنافسية الصادرات الجزائرية

يُعدّ تعزيز تنافسية الصادرات الجزائرية أحد الأهداف الاستراتيجية للاقتصاد الوطني خلال الفترة (2020–2025)، خاصة في ظل التحول نحو تقليص الاعتماد على المحروقات وتنويع مصادر الدخل. ويقصد بتنافسية الصادرات قدرة المنتوج الوطني على الدخول إلى الأسواق الدولية والبقاء فيها والتوسع داخلها، مع تحقيق شروط الجودة والسعر والالتزام بالمعايير الدولية مقارنة بالمنافسين.

وتتحدد تنافسية الصادرات من خلال عدة عناصر رئيسية، أهمها: تكلفة الإنتاج، الجودة، الابتكار، كفاءة الخدمات اللوجستية، واستقرار الإطار المؤسساتي والتنظيم

أولًا: واقع تنافسية الصادرات الجزائرية

تتميز الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة بعدة خصائص تحد من تنافسيتها، أبرزها:

- الاعتماد الكبير على المحروقات كمصدر رئيسي للصادرات .
- ضعف تنوع المنتجات المصدرة خارج قطاع الطاقة .

- ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة ببعض الدول المنافسة .
- محدودية الابتكار الصناعي والتكنولوجي .
- ضعف العلامة التجارية للمنتوج الجزائري في الأسواق الدولية[2] .

هذا الوضع يجعل الصادرات الجزائرية أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، خاصة في القطاعات غير النفطية.

ثانيًا: مؤشرات تنافسية الصادرات

جدول26 :تطور بعض مؤشرات التنافسية في الجزائر

المؤشر	الوضع العام	التقييم
تكلفة الإنتاج	مرتفعة نسبياً	ضعيف
جودة المنتوج	متوسطة	متوسط
الابتكار الصناعي	محدود	ضعيف
الاندماج في الأسواق العالمية	ضعيف	ضعيف
التنوع التصديري	محدود	ضعيف

المصدر :تقارير البنك الدولي + صندوق النقد الدولي(2024–2023)

التحليل

يوضح الجدول أن تنافسية الصادرات الجزائرية ما تزال ضعيفة بشكل عام، حيث تعاني من:

- ارتفاع التكاليف اللوجستية والإنتاجية
- ضعف التطوير التكنولوجي
- نقص الابتكار في المنتجات
- محدودية التواجد في الأسواق العالمية

مما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية مقارنة بدول مشابهة.

ثالثًا: العوامل المؤثرة في تنافسية الصادرات

1.عامل التكلفة

ارتفاع تكاليف الإنتاج (الطاقة، النقل، المواد الأولية) يقلل من قدرة المنتوج الجزائري على المنافسة.

2.عامل الجودة

ضعف الالتزام أحيانًا بالمعايير الدولية للجودة يؤثر على قبول المنتجات في الأسواق الخارجية.

3.عامل الابتكار

ضعف الاستثمار في البحث والتطوير يؤدي إلى محدودية المنتجات المبتكرة.

4.عامل اللوجستيك

ضعف البنية اللوجستية يرفع تكلفة التصدير ويبطئ عمليات التسليم.

5.عامل المؤسسات

تعقيد الإجراءات الإدارية وضعف التنسيق بين المؤسسات الداعمة للتصدير[3].

رابعًا: جهود تحسين تنافسية الصادرات(2020–2025)

خلال هذه الفترة، اتخذت الجزائر عدة إجراءات لتحسين التنافسية، منها:

- تحسين مناخ الاستثمار .
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير .
- دعم الجودة والمطابقة للمعايير الدولية .
- رقمنة الإجراءات الجمركية والتجارية .
- فتح أسواق جديدة خاصة في إفريقيا .
- دعم بعض القطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الصناعات الغذائية) .

خامسًا: أثر التنافسية على أداء الصادرات

تحسين تنافسية الصادرات يؤدي إلى:

- زيادة حجم الصادرات غير النفطية .
- توسيع الأسواق الخارجية .
- تحسين الميزان التجاري .
- جذب الاستثمارات الأجنبية .

لكن في الجزائر، ما تزال النتائج محدودة بسبب استمرار العراقيل الهيكلية.

جدول27 :العلاقة بين التنافسية وأداء الصادرات

التأثير على الصادرات	عنصر التنافسية
زيادة القدرة التصديرية	انخفاض التكلفة
فتح أسواق جديدة	تحسين الجودة
تنويع المنتجات	الابتكار
تسريع التصدير	اللوجستيك الجيد
جذب المستثمرين	الاستقرار المؤسسي

المصدر :تحليل اقتصادي مبني على تقارير IMF وWorld Bank

استنتاج

يتبين أن تعزيز تنافسية الصادرات الجزائرية يمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي. ورغم الجهود المبذولة خلال الفترة (2020–2025)، إلا أن التنافسية ما تزال محدودة بسبب ارتفاع التكاليف وضعف الابتكار ومحدودية التنوع الإنتاجي.

وبالتالي، فإن تحسين تنافسية الصادرات يتطلب إصلاحًا شاملاً يشمل تطوير الإنتاج، دعم الابتكار، تحسين البنية اللوجستية، وتبسيط الإطار المؤسساتي، بما يسمح للمنتوج الجزائري بالاندماج الفعلي في الأسواق العالمية.

خاتمة الفصل

يتضح من خلال دراسة هذا الفصل أن تطوير الصادرات الجزائرية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجملة من العوامل الهيكلية والتنظيمية والاقتصادية، والتي تشكل في مجموعها الإطار العام لنجاح أو تعثر عملية التصدير. فقد تبين أن الانتقال نحو اقتصاد متنوع وموجه نحو التصدير لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إصلاحات عميقة وشاملة تمس مختلف الجوانب الإنتاجية والمؤسساتية واللوجستية.

وفي هذا السياق، أظهرت الدراسة أن تنويع القاعدة الإنتاجية يمثل حجر الأساس في بناء منظومة تصديرية قوية، باعتباره يسمح بخلق منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، ويقلل من الاعتماد على قطاع المحروقات. كما أن تحسين مناخ الأعمال يعد شرطًا ضروريًا لتحفيز الاستثمار وتشجيع المؤسسات الاقتصادية على الانخراط في النشاط التصديري، من خلال تبسيط الإجراءات، ودعم التمويل، وتعزيز الشفافية الإدارية.

ومن جهة أخرى، تبين أن تطوير البنية اللوجستية يلعب دورًا محوريًا في دعم الصادرات، حيث يساهم في تقليص التكاليف وتحسين سرعة وجودة عمليات التصدير، إلا أن هذا القطاع لا يزال بحاجة إلى مزيد من التحديث والتطوير لمواكبة المعايير الدولية. كما أن تعزيز تنافسية الصادرات يمثل عنصرًا حاسمًا في ضمان قدرة المنتوج الجزائري على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهو ما يتطلب الاستثمار في الجودة، الابتكار، وتقليص التكاليف.

وعليه، يمكن القول إن آفاق تطوير الصادرات الجزائرية خلال المرحلة المقبلة تبقى واعدة، لكنها مرهونة بمدى نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق التكامل بين مختلف هذه المحاور، وتوفير بيئة اقتصادية متكاملة قادرة على دعم الإنتاج الوطني وتوجيهه نحو التصدير بشكل مستدام.

وفي الأخير، فإن تحقيق قفزة نوعية في الصادرات الجزائرية يتطلب رؤية استراتيجية طويلة المدى تقوم على التنويع الاقتصادي الحقيقي، وتحديث البنية التحتية، وتعزيز الكفاءة المؤسسية، بما يسمح بترسيخ مكانة الجزائر في الأسواق الدولية وتقليل تبعيتها للموارد الريعية.

خاتمة

خاتمة عامة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع "**سبل تطوير صادرات الجزائر بين الواقع والمأمول**"، يتضح أن الصادرات تعد من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، لما لها من دور مهم في توفير العملة الصعبة، وتحسين ميزان المدفوعات، وتحفيز الإنتاج والاستثمار وخلق فرص العمل. كما أظهرت الدراسة أن الجزائر، رغم الجهود المبذولة في مجال تطوير التجارة الخارجية، لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات، الأمر الذي يجعل اقتصادها عرضة للتقلبات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط في الأسواق العالمية.

وقد بيّنت الدراسة أن الصادرات خارج المحروقات ما تزال تواجه مجموعة من المعوقات الاقتصادية والإدارية والهيكلية والتنظيمية، من بينها ضعف التنويع الاقتصادي، وقصور البنية التحتية والخدمات اللوجستية، وتعقد الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. ورغم وجود بعض المبادرات والسياسات الرامية إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن النتائج المحققة ما تزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانات التي تمتلكها الجزائر.

وعليه، فإن تحقيق تحول حقيقي في هيكل الصادرات الجزائرية يتطلب تبني سياسات اقتصادية فعالة تقوم على تشجيع الاستثمار المنتج، ودعم القطاعات الاقتصادية البديلة، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير بيئة التصدير بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

اختبار الفرضيات

تساهم عملية تطوير وتنويع الصادرات الجزائرية في تقليل الاعتماد على المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

النتيجة:

تم قبول الفرضية، حيث تبين من خلال الدراسة أن تنويع الصادرات يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي.

تعتمد الصادرات الجزائرية بشكل كبير على قطاع المحروقات مما يؤثر على تنوع الهيكل التصديري.

النتيجة:

تم قبول الفرضية، إذ أظهرت الدراسة أن المحروقات لا تزال تمثل النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية مقارنة بالصادرات خارج المحروقات.

توجد مجموعة من المعوقات الاقتصادية والتنظيمية واللوجستية التي تحد من تطوير الصادرات الجزائرية.

النتيجة:

تم قبول الفرضية، حيث أظهرت الدراسة وجود عدة عوائق تتمثل في ضعف البنية التحتية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف التنافسية.

يساهم تحسين مناخ الأعمال وتطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار في تعزيز أداء الصادرات الجزائرية.

النتيجة:

تم قبول الفرضية، حيث تبين أن تحسين البيئة الاقتصادية يشكل عاملاً أساسياً في رفع القدرة التصديرية.

يساهم دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية في رفع مستوى الصادرات خارج المحروقات.

النتيجة:

تم قبول الفرضية، حيث أثبتت الدراسة أن دعم قطاعات الصناعة والفلاحة والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تعزيز الصادرات.

المقترحات والتوصيات

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات:

1. العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل .
2. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي خاصة في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير .
3. تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل اندماجها في الأسواق الدولية .
4. تحسين البنية التحتية المتعلقة بالنقل والموانئ والخدمات اللوجستية .
5. تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية المتعلقة بعمليات التصدير .
6. تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في العمليات التجارية والتصديرية .
7. تحسين جودة المنتجات الوطنية بما يتوافق مع المواصفات والمعايير الدولية .
8. إنشاء مراكز متخصصة للمرافقة والتوجيه وتقديم المعلومات للمصدرين .
9. تشجيع البحث العلمي والابتكار وربط مخرجات الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية .

10. توسيع الشراكات الاقتصادية والتجارية مع الأسواق الإقليمية والدولية لفتح فرص تصديرية جديدة .

وبناءً على ما سبق، فإن تحقيق نهضة حقيقية في قطاع الصادرات الجزائرية لا يتطلب فقط زيادة حجم الصادرات، بل يستوجب بناء اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة يعتمد على استغلال مختلف الإمكانات والموارد الوطنية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الكتب والمؤلفات العلمية

- رمضان عويد العمر، *التسويق الدولي*، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 .
- فرحات عزوز، *التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)*، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 .
- محمد عبيدات، *التسويق الدولي*، دار وائل للنشر، الأردن، 2010 .
- عبد خالد، *أساسيات الاقتصاد الدولي*، مكتبة دار الدكتور للنشر، 2014 .
- عبد المطلب عبد الحميد، *اقتصاديات التجارة الإلكترونية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012 .
- علي السلمي، *إدارة الأعمال الدولية*، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2009 .
- وصاف سعيدي، *تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر*، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2002 .
- بورلباق حياة، *التنويع الاقتصادي في الجزائر – سبل وآليات تعزيز الصادرات خارج المحروقات*، دار أجيال الرقمي، 2024 .

ثانيًا: الرسائل الجامعية

- ثابت إبراهيم، *أسباب ضعف الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2009 .
- سفيان دمدوم، أسامة زيتوني، *أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000–2020)* ، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، 2023 .
- بوزيدي أحمد، *سياسات تنويع الصادرات في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 1، 2022 .
- قارة عبد المجيد، *التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2022 .
- لعور محمد، *تحليل مؤشرات الصادرات في الاقتصاد الجزائري*، عدة مذكرات ومقالات، 2023–2024 .

ثالثًا: المقالات والدوريات العلمية

- صالحي سلمى، *واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2010–2020*، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، مجلد 04، عدد 01 .
- لعور محمد، *تحولات السياسة التجارية في الجزائر*، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، 2023 .
- قارة عبد المجيد، *سياسة تنويع الاقتصاد وأثرها على التجارة الخارجية*، 2022 .

رابعًا: التقارير الدولية والهيئات الرسمية

- البنك الدولي، *World Development Indicators – Algeria Trade Data*، 2025 .
- البنك الدولي، *Export Diversification and Policy Effectiveness – Algeria*، 2025 .
- صندوق النقد الدولي(IMF) ، *Algeria Article IV Consultation Report*، 2024 .
- صندوق النقد الدولي، *Algeria Trade Policy Review*، 2024 .
- وكالة ترقية الاستثمار، *تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر*، 2024 .
- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، *النشرة السنوية للتجارة الخارجية*، 2023 .
- وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقارير والإحصائيات الرسمية* .(2020–2024)
- وزارة الصناعة، *استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني*، 2024 .

خامسًا: الكتب والمراجع الأجنبية

- Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). *Economics*.
- Varian, H. R. (2014). *Intermediate Microeconomics*.
- Pindyck, R. S., & Rubinfeld, D. L. (2018). *Econometric Models and Economic Forecasts*.
- Dominick Salvatore. *International Economics*.
- Michael E. Porter (1990). *The Competitive Advantage of Nations*.
- Paul Krugman (1979). *International Trade Theory*.

- Raymond Vernon (1966). *Product Cycle Theory*.
- Béla Balassa (1985). *Exports and Economic Growth*.
- Stern, D. I. (2011). *Energy and Economic Growth*.
- IEA (2022). *World Energy Outlook*.
- REN21 (2021). *Renewables Global Status Report*.

سادسًا: مواقع إلكترونية

- موضوع (mawdoo3.com)
- democraticac.de